وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم: التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم الاقتصادية وعلو تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دراسة متغيرات الاستقرار الاقتصاد الكلي للجزائر (مربع السحري لكالدور)

–دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR–

من اعداد الطالب:

– نعيمي علاء الدين بسام

تحت إشراف:

– الدكتور: مدوني مراد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: رماس محمد الأمين	أستاذ محاضر	رئيسا
الدكتور: مراد مدوني	أستاذ محاضر	مشرفا
الدكتور: لخضر خراز	أستاذ محاضر	مناقشا

الموسم الدراسي: 2023/2022

الإهداء و التشكرات

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخرًا.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة الأستاذ الدكتور/ مدوني مراد الذي لم يدَّخر جهدًا في مساعدتي، فقد فتح لي بيته، كما هي عادته مع كل طلبة العلم، وكنت أجلس معه بالساعات الطوال أقرأ عليه ولا يجد في ذلك حرجًا، وكان يحثني على البحث، ويرغِّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه.

كما أشكر القائمين على جامعة الدكتور مولاي طاهر وعلى رأسهم معالي الدكتور تبون وهبي فتح الله ، مدير الجامعة، وسعادة عميد الكلية الدكتور/ جيلالي العكلي و رئيس قسم العلوم التجارية أ. بومدين محمد الأمين، ووفقهما لكل خير لما يبذلانه من اهتمام بطلاب كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية بصفة عامة وطلاب علوم التجارية بصفة خاصة.

كما أوجه شكري الخاص الى الأستاذين الكريمين الدكتور " بوصلاح عبد اللطيف " و الدكتور " دياب زقاي الذين ساهما من قريب و من بعيد في توجيهي و تحفيزي معنويا في البحث

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدي محمد - -رحمة الله عليه و إلى أغلى ما أملك في الوجود أمي الغالية حفظها الله وأطال الله في عمرها ... إلى أختي حفظها الله ورعاها، خليل ابن خالتي و الى خالاتي و خالي و الى عماتي حفظهن الله ورعاهن و كل العائلة الكريمة دون ا ن انسى زملائي و زميلاتي الكرام .

"نعيمي علاء الدين بسام"

ABSTRACT

تهدف هذه المذكرة الى دراسة متغيرات الاقتصاد الكلي (مربع سحري لنيكولاس كالدور) للاقتصاد الجزائري بين الفترة الممتدة من 1991 الى 2021، حيث انتهجنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، حيث قمنا بتعريف كل المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم والتوازن الخارجي) وقمنا بعرض أهم الأبحاث والدراسات السابقة. وفي الشق القياسي قمنا باستعمال نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال هذه الدراسة تحصلنا على النتائج التالية
ان هناك تناسب طردي بين كل من الناتج المحلي الخام والتضخم والصادرات بالنسبة للواردات عكس متغير البطالة استنتجنا من خلال هذه الدراسة ان هناك تناسب عكسي.

This study aims to study the macroeconomic variables (Magic Square by Nicholas Kaldor) for the Algerian economy from the period between 1991 and 2021. In this study, we adopted a descriptive, analytical, and empirical approach. We defined all the macroeconomic variables (economic growth, unemployment, inflation, and external balance) and presented the most important previous research and studies. In the empirical part, we used the Vector Autoregression (VAR) model. Through this study, we obtained the following results: There is a positive relationship between Gross Domestic Product (GDP), inflation, and exports relative to imports, while unemployment shows an inverse relationship.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات:..... I

قائمة الجداول:..... II

المقدمة العامة:..... أ

الفصل الأول:..... 1

تمهيد 1

المبحث الأول: النمو الاقتصادي..... 3

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي و أنواعه..... 3

المطلب الثاني: شروط تحقيق النمو الاقتصادي خصائص النمو الاقتصادي..... 4

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي و أهميته 7

المطلب الرابع: أفكار و تحليلات الاقتصاديين في النمو الاقتصادي..... 10

المبحث الثاني: التوازن الخارجي 13

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التوازن الخارجي و أهدافه..... 13

المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات 13

المطلب الثالث : طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات 14

المطلب الرابع : أهمية ميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه 15

المبحث الثالث: البطالة و التضخم 16

المطلب الأول : تعريف البطالة و الأسباب 16

المطلب الثاني : أنواع وآثار البطالة 18

المطلب الثالث: تعريف و أنواع التضخم 22

المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية و سياسات علاج التضخم..... 26

خلاصة الفصل: 30

. 31

الفصل الثاني 31

تمهيد الفصل الأول:..... 31

المبحث الأول : دراسات سابقة باللغة العربية 32
المطلب الأول : الدراسة الأولى..... 32
المطلب الثاني : الدراسة الثانية..... 33
المطلب الثالث : الدراسة الثالثة..... 35
المطلب الرابع: الدراسة الرابعة..... 36
المطلب الخامس : الدراسة الخامسة 37
المبحث الثاني : دراسات سابقة باللغة الإنجليزية..... 39
المطلب الأول : الدراسة الأولى..... 39
المطلب الثاني : الدراسة الثانية..... 40
المطلب الثالث : الدراسة الثالثة: 41
المطلب الرابع : دراسة الرابعة 43
المبحث الثالث: الدراسات السابقة باللغة الفرنسية..... 44
المطلب الأول : الدراسة الأولى..... 44
المطلب الثاني : الدراسة الثانية..... 45
لمطلب الثالث: الدراسة الثالثة 47
المطلب الرابع : الدراسة الرابعة..... 48
المطلب الخامس: الدراسة الخامسة 49
خلاصة الفصل الثاني :..... 51
الفصل الثالث 52
تمهيد الفصل الثالث: 52
المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي (Vectrial Autorégressive)VAR..... 53
المطلب الأول : تعريف نموذج الإنحدار الذاتي VAR 53
المطلب الثاني : تعريف برنامج eviews :..... 53
المطلب الثالث :التعريف بالمتغيرات: 54
المبحث الثاني :الإطار التطبيقي لنموذج VAR..... 57
المطلب الأول : تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي VAR 57

إختبار الإستقرارية 57

تحديد فترة الإبطاء المثلى: 60

تقدير نموذج: var 60

تاثير مؤشرات كالدور على الواردات: 62

التباين في اتجاه على الناتج المحلي الخام 63

التباين في اتجاه على الصادرات:..... 64

تباين في اتجاه على الواردات 65

تباين في اتجاه على البطالة..... 65

التباين في اتجاه على التضخم..... 66

تفسير التنؤات خلال خمس سنوات القادمة: 67

خلاصة الفصل الثالث : 69

الخاتمة العامة: 67

قائمة المراجع: 69

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الجدول رقم 1 يمثل الدراسة السابقة الأولى باللغة العربية,,33

الجدول رقم 2 يمثل الدراسة السابقة الثانية باللغة العربية,,,"34

الجدول رقم 3 يمثل الدراسة السابقة الثالثة باللغة العربية,,35"-36

الجدول رقم 4 يمثل الدراسة السابقة الرابعة باللغة العربية,,"37

الجدول رقم 5 يمثل الدراسة السابقة الخامسة باللغة العربية,,,38"-39

الجدول رقم 6 يمثل الدراسة السابقة الأولى باللغة الإنجليزية,,40

الجدول رقم 7 يمثل الدراسة السابقة الثانية باللغة الإنجليزية,,,41

الجدول رقم 8 يمثل الدراسة السابقة الثالثة باللغة الإنجليزية,,,'43

الجدول رقم 9 يمثل الدراسة السابقة باللغة الإنجليزية,,,,,,,,.........,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,44 .

الجدول رقم 10 يمثل الدراسة السابقة الأولى باللغة الفرنسية,,45

الجدول رقم 11 يمثل الدراسة السابقة الثانية باللغة الفرنسية ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,46-47

الجدول رقم 12 يمثل الدراسة السابقة الثالثة باللغة الفرنسية,,,47-48

الجدول رقم 13 يمثل الدراسة السابقة الرابعة باللغة الفرنسية,,48-49

الجدول رقم 14 يمثل الدراسة السابقة الخامسة باللغة الفرسية,,50

جدول رقم 15 التعريف بالمتغيرات,,,54

جدول رقم 16 جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى ,,58

جدول رقم 17 جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول,,,59

جدول رقم18 تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج ,,60

جدول رقم 19 تشخيص نموذج VAR ,,61

جدول رقم 20 نتائج التباين في الاتجاه على الناتج المحلي الخام ,,,63

جدول رقم 21 نتائج التباين في الاتجاه على الصادرات,,,64

جدول رقم 22 نتائج التباين في الاتجاه على الواردات,,,65

جدول رقم 23 نتائج التباين في الاتجاه على البطالة ,,,65

جدول رقم 24 نتائج التباين في الاتجاه على التضخم,,,66

قائمة الأشكال:

الشكل رقم1 : يمثل مخطط لنموذج الدراسة.....ج

الشكل رقم2 : منحنى *S.*Kuznets البيئي..... 3

الشكل رقم 3 يمثل منحنى الناتج المحلي الخام.....*55*

الشكل رقم 4 يمثل منحنى البطالة 55

الشكل رقم 5 يمثل منحنى التضخم *56*

الشكل رقم 6 يمثل منحنى الصادرات *56*

الشكل رقم 7 يمثل منحنى الواردات.....*57*

الشكل رقم *8* : يمثل منحنيات مؤشرات كالدور على الواردات..... 62

الشكل رقم *9:* يمثل منحنى التنبؤات خلال خمس السنوات القادمة..... 67

مقدمة

المقدمة العامة:

تمهيد المقدمة العامة:

استهدفت الدول النامية قضية التنمية الاقتصادية وأصبحت محل تفكيرهم على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للخروج من قوقعة التخلف الاقتصادي؛ من هذا المنبر وضعت الدول النامية التنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك جندت لها كل الموارد المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف. وقد اختلفت تلك الدول من حيث الاستراتيجية حيث أنها مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الاستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتقدمة قامت الجزائر على غرار باقي الدول النامية بتجربة العديد من السياسات واعتماد الكثير من المناهج لتحقيق التوازنات الكبرى لاقتصادها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، منها ما نجح ومنها ما فشل، وفي هذا العمل نحاول أن نستشرف مستقبل الاقتصاد الجزائري بناءا على ما تحقق من خلال أهم متغيراته، مع دراسة انعكاساتها على السياسات الاقتصادية المتبعة وعلى التوازنات الكلية الكبرى فيه.

1. الإشكالية:

و من هذا المنطلق سوف نطرح إشكاليتنا الرئيسية التي تتمثل في :

- كيف تطورت متغيرات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الجزائري؟

2. التساؤلات الفرعية:

- ✓ ماهي العلاقة بين متغيرات مربع كالدور؟
- ✓ كيف تؤثر البطالة و التضخم على التوازن الاقتصادي؟

3. الفرضيات:

- ✓ يوجد تأثير سلبي للبطالة و التضخم على النمو الاقتصادي
- ✓ التوازن الخارجي له علاقة طردية مع استقرار الاقتصاد الكلي
- ✓ متغيرات مربع كالدور تؤثر على استقرار الاقتصاد الكلي

4. أهمية الدراسة :

- ✓ التعريف بمتغيرات مربع كالدور.
- ✓ توضيح أهمية النمو الاقتصادي.
- ✓ تبيان العلاقة بين متغيرات ربع كالدور واستقرار اقتصاد الكلي.

5. أهداف الدراسة :

- ✓ تهدف إلى إبراز مدى استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر وذلك من خلال تحليل متغيرات مربع كالدور.
- ✓ إبراز العلاقة بين متغيرات مربع كالدور والنمو الاقتصادي والتوازن الخارجي و البطالة و التضخم)
- ✓ يهدف إلى إعطاء مقترح أو استراتيجية للخروج من قوقعة التخلف الاقتصادي

6. حدود الدراسة :

- ✓ الحدود الزمانية: : فترة الدراسة من 1991 إلى 2021,
- ✓ الحدود المكانية: الاقتصاد الجزائري.
- ✓ الحدود الموضوعية: تم دراسة تطور متغيرات مربع كالدور و مدى تأثيره على استقرار الإقتصاد الكلي للجزائر.

7. مبررات اختيار الموضوع :

- ✓ رغبتي الشخصية و ميولي وشغفي في اختيار موضوع هذا البحث دون غيره.
- ✓ طرح موضوع جديد نظرا لأهميته كما أننا نلاحظ انه موضوع هام يستحق تجربة الباحث ومغامراته والجهد والوقت الذي سيبذله الباحث تجاه إعداده.
- ✓ يعتبر إضافة العلمية ضمن مجال البحث والتخصص العلمي الذي نبحث به، وذلك من خلال تقديم معرفة جديدة أو قاعدة جديدة لم يسبق وأن تم تقديمها أو دراستها.
- ✓ و من الممكن أن يكون سبب اختيار الموضوع أسباب تتعلق بكشف الغموض عن حقيقة ما تخص هذا الموضوع، وتوضيح كافة الإشكالات المبهمة وتفسيرها.

8. صعوبات الدراسة:

- ✓ صعوبة الحصول على بعض بيانات الشهرية أو الفصلية للاقتصاد الكلي الهامة، حيث لا تزال الجزائر تفتقر إلى قاعدة بيانات اقتصادية ومالية.
- ✓ هذه الدراسة متفرعة لمختلف أوجه المتغيرات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، مما شكل صعوبة كبيرة في عرضها في جانبها النظري وكذلك التحليلي والتطبيقي والذي أخذ منا وقتا كبير.

9. منهجية البحث:

من خلال ما نلاحظه في هذه الدراسة انه اعتمد على المنهج الوصفي تحليلي وذلك لما تطرقنا له في الإطار النظري من تعاريف لمتغيرات مربع كالدور اما بالنسبة للمنهج التحليلي ذلك بقيامنا بتحليل الدراسة القياسية للمتغيرات وتحليل النتائج.

10. نموذج الدراسة:

- **الشكل رقم1 يمثل مخطط لنموذج الدراسة**

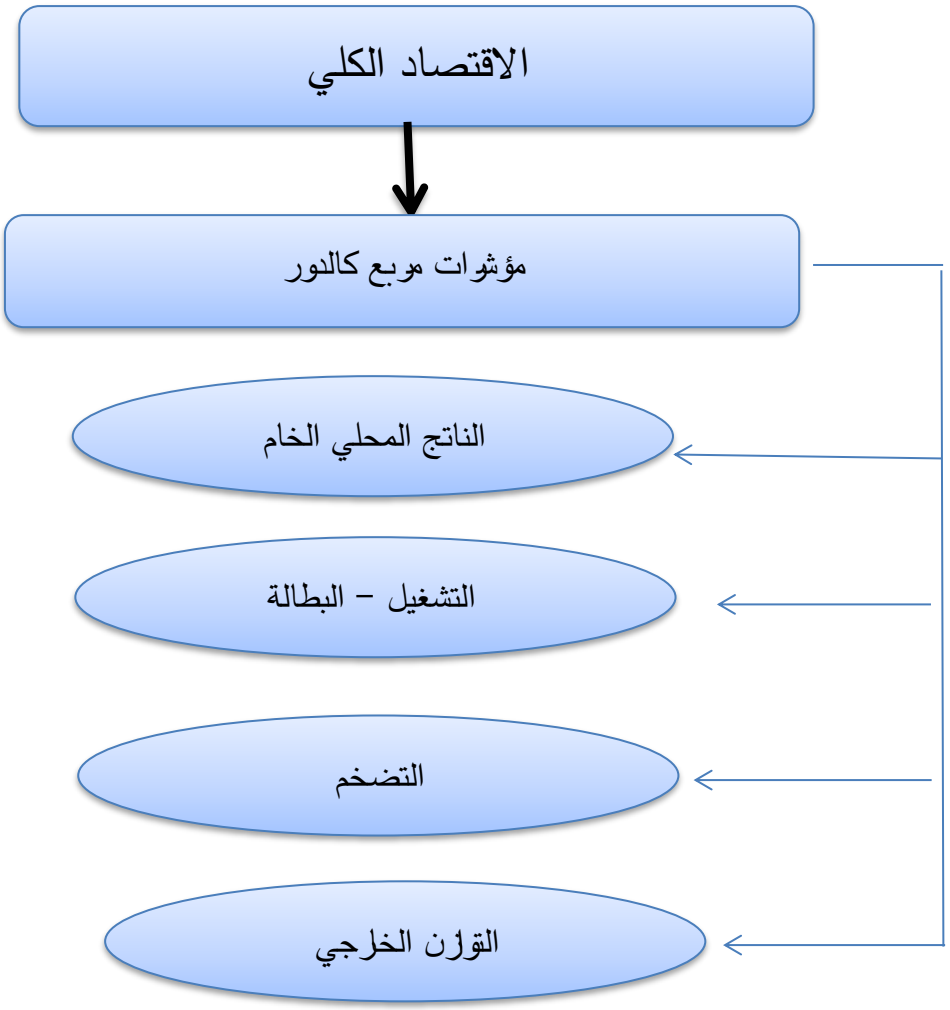

- **نموذج الدراسة من اعداد الباحث**

الفصل الأول: الإطار النظري(مؤشرات الإقتصاد الكلي)

الفصل الأول:

تمهيد:

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلى شرطا ضروريا من اجل التنمية والنمو. ومع ذلك فإن التوصيات المتداولة من المنظمات الدولية، حول الشروط التي تشكل إدارة جيدة للاقتصاد الكلى لتحقيق الاستقرار، كانت ضيقة إلى حد بعيد. وفى الواقع , قد أدت في العديد من الدول النامية إلى نتائج على عكس ماهو مرجوا منها.

وقد أدت التطورات في العقد الأخير إلى تغيير التصورات السائدة في العالم عن طبيعة سياسات الاقتصاد الكلى المرغوب فيها , وقد أظهرت الأزمة المالية الآسيوية في نهاية التسعينات , وعملية الانهيار الاقتصادي في الأرجنتين إمكانية أن تكون الاستراتيجيات المالية " الحكيمة " ظاهريا قد أدت الى احتمالية نشوب أزمات . وأدى التركيز الواضح الذى تضعه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحاجة لتأمين تمويل كاف لعمليات التنمية قد دلت على الحاجة إلى تغيير التركيز في أساليب إدارة الاقتصادي الكلى في الاقتصادات النامية المفتوحة على النحو التالي :

- لابد من تطوير سياسات الاقتصاد الكلى ضمن إطار منسق , وبحيث تكون السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر صرف العملة المحلية وإدارة حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات متجانسة مع بعضها البعض
- يجب أن يكون الأفق الزمنى متوسط المدى , وأن يكون موضوعا ضمن إطار يقدم الخطوط العريضة التي تنظم استراتيجيات الاقتصاد الكلى و الإنفاق العام .
- يجب أن تتحلى أهداف النمو الاقتصادي , واستقرار سبل العيش , وخلق فرص العمل بأهمية خاصة , وأن لا يتم التضحية بها من خلال التركيز الضيق على استقرار الاقتصاد الكلى والسيطرة على التضخم
- معدلات النمو الاقتصادي ليست فقط هي القضية المحورية , بل طريقة ومصادر هذا النمو .وفى الحقيقة فإن معدل نمو متوسط ومستدام , الذى يتضمن خلق فرص عمل وخفض مستويات الفقر يكون مفضلا على معدل نمو أعلى ولكن مبنى على عدم مساواة في الدخول ويحتوى إمكانية أكبر لمقاومة التقلبات والأزمات.
- يجب أن يكون الهدف الأساسي لمعظم البلدان النامية هو خلق فرص عمل منتجة تؤدى إلى ″عمل لائق " . وهذا يتطلب أكثر من مجرد وضع سياسات للاقتصاد الكلى , فالسياسات الصناعية التي تؤمن حوافز مدروسة بدقة من أجل تشجيع الاستثمار , والسياسات المالية والإنفاق العام كلاهما يلعب دورا مهما في هذا المجال . إذ يجب الإقرار بأهمية الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الحيوية لبناء رأس المال الاجتماعي في التعليم والصحة.

- يجب أن تتماشى السياسة النقدية مع السياسة المالية , وليس العكس , ويجب أن تكون السياستين موجهة نحو أهداف اقتصادية حقيقية مثل خلق فرص عمل وحماية أسباب المعيشة وتوسيعها وتقليص رقعة الفقر . و هذا له انعكاسات على نوع الاستقلالية التي تمنح للمصرف المركزي , وهى أيضا تعنى أن عملية استهداف التضخم بحد ذاتها لا يمكن أن تكون الهدف المحوري للسياسات النقدية.
- كل سياسات الاقتصاد الكلى يجب أن تعير اهتماما كبيرا لاعتبارات المساواة و الإنصاف .

المبحث الأول: النمو الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي و أنواعه

استعصي تحديد معنى النمو من حيث خضوعه للتغيرات الزمنية الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة .وهذا راجع لخضوعه للعديد من العوامل والمتغيرات في غاية التعقيد (دحام، 2013، صفحة 57)

تعريف النمو الاقتصادي

يوجد عدة تعاريف لها علاقة بالنمو الاقتصادي التي تم عرضها من طرف الباحثين والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية نذكر منه :

يعرف jacques lecaillan النمو الاقتصادي أنه عبارة عن الزيادة و التوسع في إنتاج المحلي في المدى الطويل (Lecaillon, 1972, p. 10)

كما يعرف على أنه مقدار الزيادة خلال فترة أو فترات تكون طويلة الأجل حيث مؤشر إنتاج بالكمية أو بالحجم وذلك على المدى الطويل، أما على المدى القصير مصطلح التوسع المتناقض استعمله الاقتصاديون لمصطلح الركود أو الجمود (طوير أمال و علاوي صفية، 2020، صفحة 39)

يعرفه الاقتصادي *Kuz*nets النمو الاقتصادي في كتابه" النمو والهيكل الاقتصادي " بأنه :ظاهرة كمية، وبالتالي يعرف النمو على أنه عبارة عن عرض مجموعة متنوعة من السلع الاقتصادية لدولة وقدرتها على الزيادة لفترات مستمرة ، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة إنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يحتاج الأمر اليه (أحمد، 2022، صفحة 21)

وفق منحنى *Kuznets* البيئي:

الشكل رقم2 : منحنى *S.Kuznets* البيئي

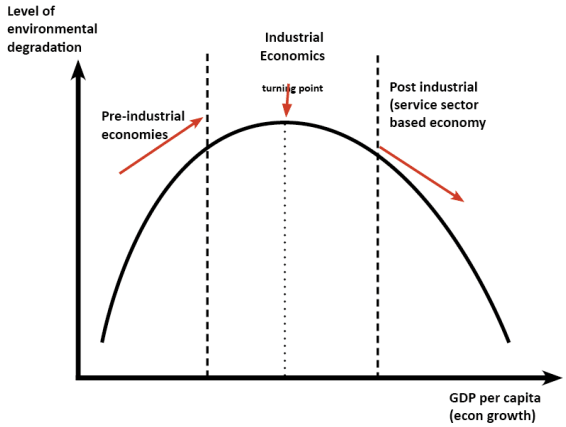

المصدر: مجلة أبعاد اقتصادية اختبار فرضية منحنى "Kuznets" البيئي : دراسة حالة في الاقتصاد الليبي

أما بالنسبة لـ Josèphe shumputer فعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل الادخار و يكون بتغير بطيء على المدى الطويل (العربي و هاشم، 2022، صفحة 324).

ويمكن وضع تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي : يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة كمية و يعبر عن الديناميك طويل المدى لاقتصاد معين، كما نستطيع قياس الزيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يريدها السكان خلال فترة زمنية معينة المدى الطويل، بما يحقق زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد (دردوري رابح و صرارمة عبد الوحيد، 2021، الصفحات 414-415)

أنواع النمو الاقتصادي:

النمو الطبيعي/التلقائي: هو ذلك النمو الذي يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية بحيث لايوجد أي مجال لتدخل الدولة في شأن السوق، كما تستطيع أن تتقمص أسلوب الحرية الاقتصادية ويعود ذلك لتحقيق متطلبات الاقتصاد و كذا قوى العرض والطلب و التي تساعد على نموه وتنميته

النمو العابر :هو ذلك النمو الذي يحصل عقب عوامل طارئة لا تتصف بالثبات ولا تكون قصد غالبا ما تكون خارجية ولا تأبى أن تزول حتى يزول معها النمو الاقتصادي الذي أحدثته، وتكون الدول النامية الأكثر تعرضا لهذا النمط من النمو، وخير مثال على ذلك هو النمو المحقق نتيجة للارتفاع الأسعار بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد أساسي كالنفط في الدول النامية مثلا (كرم، 1993، صفحة 25)

النمو المستهدف/المخطط *:* هو ذلك النمو الذي وضعت له الخطط اللازمة لتحقيقه، وترتبط قوة وفعالية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، و كذا فعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الأعوان الاقتصاديين في الخطط المرسومة و ذلك لتحقيق نتيجة عملية مقصودة، ويمكن تقسيم النمو الاقتصادي حسب شكله(سرعة حدوثه)نمو اقتصادي ثابت، متزايد ونمو متناقص. (ليلى، 2017، صفحة 778)

المطلب الثاني: شروط تحقيق النمو الاقتصادي خصائص النمو الاقتصادي

شروط تحقيق النمو الاقتصادي

تراكم رأس المال *:* حيث يتعلق بكل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية حيث يساهم في إضافة موارد جديدة و ذلك عن طريق استصلاح أراضي الغير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا عن طريق خلق ما يسمى بالتوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي(زيادة الادخار والاستثمار)، أو من جهة أخرى استغلال الموارد البشرية وذلك تحسين نوعية رأس المال البشري الذي دور كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا بواسطة كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل (الوليد قسوم ميساوي و مونير بن حاح، 31، الصفحات 98-99).

النمو السكاني: و يعني الارتقاء و النمو الفعلي في قوى العمل، حيث ينجم عن زيادة عدد السكان الزيادة في الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تخلق بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استخدامها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف المواتية للقضاء على ظاهرة البطالة .

التقدم التكنولوجي :يمكن تصنيفه من أهم العناصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الإبقاء على عدة مدخلات من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي (القريشي، 2007)

خصائص النمو الاقتصادي : بالاعتماد على التعريف الذي وضعه " *Kuznets* " الخاص بالنمو الاقتصادي والذي نلخصه في أن الدولة لها القدرة على عرض مجموعة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تنتج عنها زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تعتمد على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي: (محمود حسن حسني و ميشيل ب. تودارو ، 2019، الصفحات 178-179)

أولا -ارتفاع المعدلات لنصيب الفرد من الناتج :

حيث حققت البلدان المتقدمة معدلات مرتفعة من النمو السكاني و ذلك وعبر تاريخها الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي ونصيب الفرد من الناتج، فقد حقق متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2% ، و 1% للنمو السكاني، أو *3%* لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

ثانيا -المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج :

حيث أثبتت الدراسات التي قام بها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي العامل الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها تبرز كفاءة استغلال كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال .كما نلاحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية

ثالثا -المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي :

تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما يؤدي الى تحولات التدريجية من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم إلى الخدمات، مما نجم عنه تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها .

رابعا –المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي :

غالبا ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي تسمى بالتحول الحضري أو الحداثة، حيث أوضح " *Myrdal* " أنها تشمل الجوانب التالية:

(أ)الرشاد :يجب أن يزيد التحول الاقتصادي من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج. حيث لا يمكن الحصول على استهلاك لجميع الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة التقليدية بعقلية قديمة جامدة، و المجتمع حديث يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في مختلف مجالات الحياة التي تحتاج إلى امتلاك الأدوات اللازمة لها فحسب، بل تحتاج أيضًا إلى التفكير الحديث.

***(ب)* التخطيط الاقتصادي:** حيثما يلزم بلوغ المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي والتنمية، هناك تخطيط اقتصادي سليم يتطلب تحديد الأهداف السياسية للحكومة المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الاستراتيجية التنموية التي تحقق الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس وكذا استغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها و تشمل الاقتصاد بأكمله دون استثناء ، وهذا باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي وتحديد الوقت المستهدف مع الحرص على وضع خطط تكميلية في حالة توقف برنامج التنمية لسبب أو لآخر.

ج) التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: الحرص على تحقيق عدالة توزيعية بين الطبقات

الاجتماعية وتقلّ الفوارق في توزيع الثروة والدخل كما ترتفع مستويات المعيشة وتتكافا الفرص بين شرائح المجتمع.

***(د)* تحسين المؤسسات والاتجاهات *:*تحسين كفاءة المؤسسات:** أصبح أمر ضروري لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتحفيز المنافسة ليتجسد الحراك الاجتماعي وتتشجع المشروعات الفردية، مما يساهم رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة .كما يجب من تحسين الاتجاهات الذي يفرضها التحديث الذي يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة، والقيادة والتعاون، والاعتماد على الذات، والاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

خامسا –الهيمنة الدولية *:* اتصفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للهيمنة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة مقابل منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة وهي في أغلبها بلدان نامية مما نتج عنها تجدد الاستعمار بواسطة القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، بالخصوص المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

سادسا –الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي *:* على الرغم من فوائده، قبل قرنين من الزمان ، نما الناتج العالمي ،حقق العالم الحديث أقل من ربع سكان العالم ،أي ما يعادل 80٪ من الناتج العالمي. وتصبح إمكانيات اللحاق بالركب يكاد يكون مستحيلاً، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسة والدقة، وهو لديها احتكار حتى بينهم (القريشي، 2007، صفحة 56)

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي و أهميته

محددات النمو الاقتصادي:

تتمثل محددات النمو التقليدية للنمو في: العمل، والمدخرات، والاستثمار، وإنتاجية العمال، ومعدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية المالية، ومستوى التعليم والصحة... وما إلى ذلك، تمثل هذه الحقائق حقائقا راسخة. ومع ذلك، فإن معظم التفسيرات الأخيرة تركز على تحقيق النمو من خلال زيادة إنتاجية و عوامل الإنتاج، وكذا درجة الانفتاح على العالم الخارجي تجاريا وماليا، مع مراعاة الظروف السياسية والاجتماعية الملائمة لعملية النمو وسيادة القانون.

فيما يتعلق بالدراسات التجريبية الحديثة عن محددات النمو الاقتصادي، سوف نسعى إلى ذكر أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وفقا للدراسات المختلفة كما يلي:

رأس المال المادي :ويمكن اعتباره من العوامل التي تؤثر بشدة في النمو خاصة في المراحل الأولى، التي هي في صورة الاستثمار في المعدات والآلات والتجهيزات الإنشائية والبنية الأساسية، حيث توجد علاقة قوية و إيجابية بين النمو في ناتج العامل والاستثمار في رأس المال المادي للمجتمع، ولذا نستنتج أن له تأثير إيجابي قوي على النمو وخاصة في الأجل الطويل (طيوب عبد القادر و عوينة احمد، 2020-2019، صفحة 8).

- **رأس المال البشري** *:* هذا المحدد يأتي في صورة الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة، حيث أبرزت العديد من الدراسات على أثر الإيجابي و القوي وكذا دوره في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي –سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نظرا لما ينجم عنه من استيعاب التطورات التكنولوجية الجديدة والأفكار الجديدة التي تم اكتشافها بالدول الأخرى، فضلا عن الارتفاع بكفاءة رأس المال المادي، وارتفاع إنتاجية القوة العاملة

وهذا ما أكدته تجربة الدول الآسيوية، التي أثبتت أن العامل الأساسي في ارتفاع معدل النمو هو الاعتماد و كذا الاهتمام بالعنصر البشري نتيجة إصلاح سياسات التعليم والاهتمام بالبحث العلمي، كما انتشرت في البلدان النامية من خلال عقدين من الزمن جهود كبيرة بهدف الرفع من مستوى التعليم، واليوم أكثر من *70 %* من أطفالهم التحقوا بالمدارس، وما يقارب 40 *%* منهم يندمجون في نظام التعليم الثانوي، هذه الجهود تغطي الاحتياجات الخاصة ويعتبر بمثابة استثمار فعال من شأنه المساهمة في رفع إنتاجية (يوسف، 2015، الصفحات 235-236)

- **الانفتاح المالي** : يساهم إلى حد ما على توفير السيولة المالية اللازمة لعمليات الاستثمار من خلال الاقتراض وتخفيض تكلفة الاستثمار، وكذا تطوير الأسواق المالية وتنويع محافظ الاستثمار، و الاهتمام

بالجانب المصرفي و الرفع من كفاءة الأجهزة المصرفية وتحسين الخدمات المصرفية، حيث يترتب عنه الزيادة في معدلات الادخار والاستثمار إضافة إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية بالدولة .

كما أن للانفتاح المالي علاقة وثيقة بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتمثل في أهم المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث له دور كبير في سد كل من فجوة الموارد المحلية والفجوة التكنولوجية، وتحقيق تخصيص أفضل للاستثمارات، إضافة إلى تكامله مع الاستثمارات المحلية و تحفيزه لها، ونقل النظم الإدارية المتطورة، وتحسين بيئة الأعمال المحلية بالدولة، و بشكل خاص في الدول التي يكون لديها قدر كاف من رأس المال البشري واستقراره في سياساتها و هذا الانفتاح المالي له أثار إيجابية على الدول ذات الأسواق المالية و المؤسسات الأكثر نضجا و تطورا مع توفر عامل الشفافية للسياسات المحلية وهذا ما تم استخلاصه من تجربة الصين الناجحة في السنوات الأخيرة التي خير دليل على ذلك (عبد العزيز طيبة، أمحمد بلقاسم، و عمار طهرات، 2019، الصفحات 468-469)

- **الانفتاح التجاري** :أكدت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين تحرير التجارة والنمو، نظرا لما ينجم عنها من تخصيص أفضل للموارد وفقا للمزايا النسبية كما تساعد في الحصول على المدخلات بتكلفة أقل و جودة أعلى، مع ذكر دور التكنولوجيا المتطورة بصورة مستمرة، وزيادة درجة التنافسية، وكل ما ذكرناه سالفا له دور في رفع كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج، وهو ما أثبتته العديد الدراسات .وعادة ما تكون الدول الصغيرة أكثر استفادة أكبر عن غيرها من الدول ، نتيجة لتحسين الكفاءة الداخلية والتنافسية بها، بالرغم أنها تكون أكثر عرضة بالصدمات الخارجية .وحتى و ان كان البعض يلاحظ أن الأمر يتوقف على الإصلاحات التكميلية التي تساعد الدولة على الاستفادة من المنافسة الدولية (سليمان، 2021، الصفحات 373-374)

- **الإنفاق الحكومي:** و يشمل هذا المحدد قطاع البنية التحتية وهي من العوامل التي تحدث وفرات خارجية و تخفز الاستثمارات المحلية الخاصة والعامة، وبالتالي يعود على النمو بالايجاب ، عكس الإنفاق الاستهلاكي الحكومي تكون له آثار سلبية نتيجة ارتباطه بالزيادة في معدلات الضرائب وارتفاع معدل التضخم، زيادة عن ذلك الفساد وسوء التخصيص وخاصة في الدول النامية (عبد الهادي النجار، 1982، صفحة 57)

- **معدل التضخم:** أثبتت دراسة Vieilieu Et Rajhi(1993) أن التضخم متغير ليست له صلة في تفسير النمو الاقتصادي، ولكن الأمر يرجع إلى سرعة تقلب الأسعار أما لو نلاحظ استنتاج Gregorio(1993) و*Fisher* (1993) أنه يوجد علاقة عكسية بين تقلب معدلات التضخم والنمو الاقتصادي وبالتالي، سينتج عن التضخم العديد من الآثار السلبية، وخاصة عند المستويات المرتفعة التي تزيد عن 15 % - 20 % نظرا لما يرتبط به من زيادة في التكاليف وعدم اليقين والتأثير السلبي على معدلي الادخار والاستثمار وعلى مستوى المعيشة وتوزيع الدخل، وكلها أمور تؤثر سلبيا في الأجل الطويل (Villieu Patrick & Rajhi Taoufik, 2018, pp. 257-258)

- **التطور المالي:** يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي لأن تنمية القطاع المالي تسهم في توفير المعلومات عن فرص الاستثمار ؛ التصدي للمخاطر والسيطرة عليها وتوفير السيولة للمستثمرين

الذين يحشدون المدخرات مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار، زيادة كفاءة تخصيص رأس المال، زيادة من الرقابة المؤسسية، مما يؤدي في النهاية إلى تخصيص أفضل للموارد وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، وبالتالي زيادة تراكم رأس المال وتحقيق معدل نمو أعلى. (بن يحي يحي و طلحاوي فاطمة الزهراء، 2020، الصفحات 237-238)

- **الناتج المحلي الإجمالي** : يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه : " القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة ضمن البلاد في فترة زمنية معينة، نموذجيا، يهتم المحللون وصناع السياسة العامة بالمقاييس السنوية للناتج المحلي الإجمالي، لكنهم يقومون أيضا بعمل تقديرات فصلية إن الهدف هو تقدير التدفق العام للإنتاج الحالي ضمن شعب ما، والدخل الذي يولده، خلال الوقت.

قد يقول البعض أنه مثل قراءة "نبض" الاقتصاد، لكن يجب أن نكون مهتمين جدا باستعارتنا هنا، فالاقتصاد ليس مثل جهاز القلب والأوعية الدموية ... إلا أنه حتى في ضوء كل تعقيدات النظام الاقتصادي الحديث، مع ملايين القرارات التي تتخذ في الدقيقة أكثر الاقتصاديين واثقون من أن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي يعطينا بعض التوجيهات بالنسبة إلى مدى جودة أداء الاقتصاد بشكل إجمالي (بيتر بيتكي و ديفيد بريشيتكو، 2008، الصفحات 391-392)

. " ويعتمد تعريف الناتج المحلي الإجمالي على العناصر التميزية الآتية :

– عند حساب الناتج المحلي الإجمالي يتم حصر السلع والخدمات المحتسبة بالمنتجات النهائية فتمثل المواد الوسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع، وذلك قصد التخلص من مشكلة ازدواجية الحساب ؛

–يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بشكل لصيق بالنشاطات الممارسة داخل البلد أو الإقليم المعين؛

–عادة ما يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة واحدة، وقد تعتمد دول أخرى حسابه كل ثلاثة أشهر، بهدف تكوين صورة واضحة على حجم الإنفاق الوطني خلال تلك الفترة الزمنية، (صالح، 2004، الصفحات 38-39)

أهمية النمو الاقتصادي :

بما أنَّ النمو الاقتصاديّ يعني ارتفاع الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ فذلك يعني حدوث ارتفاع في الدخل القوميّ والناتج القوميّ وإجمالي الإنفاق، والذي يساهم في ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة استهلاك السلع والخدمات، وتبرز أهمية النمو الاقتصاديّ بأنَّه يساعد على تحقيق أهداف الاقتصاد الكليّ المختلفة، وتتضح أهمّيته في ما سيأتي بيانه في النقاط الآتية:

- **المساهمة في الحد من الفقر Reduction in poverty** : إنَّ زيادة الناتج القوميّ بسبب تحقيق النمو الاقتصاديّ يعني أنَّ الأسر يمكن أن تتمتع بمزيد من السلع والخدمات، وبالنسبة للدول التي تعاني من مستويات عالية من الفقر فيمكن للنمو الاقتصاديّ أن يحسّن مستويات المعيشة فيها بشكل كبير، وذلك لأنَّ النمو الاقتصاديّ مهم بشكل خاص في الاقتصادات النامية.

- **المساهمة في انخفاض البطالة Reduced Unemployment**

يؤدي الاقتصاد الراكد الذي لا يحقق تنمية اقتصاديّة إلى ارتفاع معدلات البطالة وتعرّض المجتمع للسلبيات والآفات الناتجة عن البطالة، وبالمقابل فإنَّ النمو الاقتصاديّ يؤدّي إلى ارتفاع الطلب في الأسواق وتحريك عجلة الاقتصاد، وزيادة الشركات الساعية للنمو والتوسّع وزيادة فرص العمل وخلق الوظائف الجديدة.

- **المساهمة في تحسين الخدمات العامةImproved public services :**

يؤدي النمو الاقتصادي المرتفع إلى زيادة الإيرادات الضريبيّة –حتى مع بقاء معدلات الضرائب كما هي، ولذلك مع ارتفاع النمو والدخل والأرباح ستتلقى الحكومة المزيد من ضرائب الدخل وضرائب الشركات وضرائب الإنفاق التي ستمكن الحكومة من الإنفاق بشكل أكثر على الخدمات العامة.

المساهمة في انخفاض نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي:Reduced debt to GDP

يساعد النمو الاقتصاديّ على تقليل الدين العام للدولة إلى نسب الناتج المحليّ الإجماليّ، بسبب انتعاش الاقتصاد وارتفاع دخله حينها (جلال خشيب ، 2014، الصفحات 6-7)

المطلب الرابع: أفكار و تحليلات الاقتصاديين في النمو الاقتصادي

نظرية النمو الكلاسيكية : نظرية النمو الكلاسيكية هي الرأي القائل بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد مؤقت وأنه عندما يرتفع فوق مستوى الكفاف، فإن استكشاف السكان يعيده في النهاية إلى مستوى الكفاف. آدم سميث وتوماس روبرت مالثوس وديفيد ريكاردو – الاقتصاديون البارزون في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر – لكن الرأي يرتبط ارتباطًا وثيقًا باسم مالتوس ويطلق عليه أحيانًا النظرية المالثوسية. كانت أفكار تشارلز داروين حول التطور عن طريق الانتقاء الطبيعي مستوحاة من رؤى مالثوس. كثير من الناس اليوم مالثوسيون. يقولون أنه إذا انفجر عدد سكان العالم اليوم البالغ 7.2 مليار إلى 11 مليار بحلول عام 2050وربما 35 مليار بحلول عام 2300، سينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، وسنعود إلى مستوى معيشي بدائي.

يشير المالثوسيون في العصر الحديث أيضًا إلى الاحتباس الحراري وتغير المناخ كأسباب للاعتقاد بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد سينخفض في النهاية

نظرية النمو الكلاسيكي الجديد :نظرية النمو الكلاسيكي الجديد هي الافتراض القائل بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ينمو لأن التغيير التكنولوجي يحفز الادخار والاستثمار الذي يجعل رأس المال لكل ساعة من العمالة ينمو. ينتهي النمو إذا توقف التغيير التكنولوجي بسبب تناقص العوائد الهامشية لكل من العمالة ورأس المال. اقترح روبرت سولو من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا النسخة الأكثر شيوعًا من نظرية النمو هذه في الخمسينيات.

القطيعة الكبيرة لنظرية النمو الكلاسيكي الجديد مع سابقتها الكلاسيكية هي وجهة نظرها حول النمو السكاني.

لنظرية الكلاسيكية الجديدة للنمو السكاني انتهى الانفجار السكاني في أوروبا في القرن الثامن عشر، عندما خلق أخيرا النظرية الكلاسيكية للنمو السكاني.انخفض معدل المواليد، واستمر عدد السكان في للنمو، لكن معدل الزيادة انخفض.

التأثير الاقتصادي الرئيسي الذي يبطئ معدل النمو السكاني هو تكلفة الفرصة البديلة لوقت المرأة. مع زيادة معدلات أجور النساء وتوسيع فرص عملهن، تزداد تكلفة الفرصة البديلة لإنجاب الأطفال. في مواجهة تكلفة الفرصة البديلة المرتفعة، تختار العائلات إنجاب عدد أقل من الأطفال وينخفض معدل المواليد.

إن التقدم التكنولوجي الذي يجلب دخلاً أعلى يجلب أيضًا تقدمًا في الرعاية الصحية التي تطيل العمر. لذلك مع زيادة الدخل، ينخفض معدل المواليد ومعدل الوفيات. هذه القوى المتعارضة تعوض بعضها البعض وتؤدي إلى ارتفاع بطيء في عدد السكان. هذه النظرة الحديثة للنمو السكاني والاتجاهات التاريخية التي تدعمه تتعارض مع آراء الاقتصاديين الكلاسيكيين. كما أنهم يشككون في وجهة النظر الحديثة بأن الكوكب سيغمر بأشخاص أكثر مما يمكن أن يدعمه.

في نظرية النمو الكلاسيكي الجديد، تؤثر وتيرة التغير التكنولوجي على معدل النمو الاقتصادي ولكن النمو الاقتصادي لا يؤثر على وتيرة التغير التكنولوجي. من المفترض أن التغيير التكنولوجي ناتج عن الصدفة. عندما نكون محظوظين، يكون لدينا تغير تكنولوجي سريع، وعندما يضرب الحظ السيئ، تتباطأ وتيرة التقدم التكنولوجي. لفهم نظرية النمو الكلاسيكي الجديد، تخيل عالم منتصف الخمسينيات، عندما يشرح روبرت سولو فكرته. يبلغ الدخل للفرد حوالي 12000 دولار سنويًا من أموال اليوم. ينمو عدد السكان بنحو 1 في المائة سنويًا. يمثل الادخار والاستثمار حوالي 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يكفي للحفاظ على كمية رأس المال في الساعة من العمالة ثابتة. الدخل للفرد ينمو ولكن ليس بسرعة كبيرة.

نظرية النمو الجديدة: تقول نظرية النمو الجديدة أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل مجموعة من الأشخاص بسبب الخيارات التي يتخذها الناس في دعوى الربح وأن النمو سيستمر إلى أجل غير مسمى. طور بول رومر من جامعة ستانفورد هذه النظرية خلال الثمانينيات، بناءً على أفكار جوزيف شومبيتر خلال الثلاثينيات والأربعينيات.

وفقًا لنظرية النمو الجديدة، فإن وتيرة إجراء الاكتشافات الجديدة – والتي تتقدم فيها التكنولوجيا – لا تحددها الصدفة.

يعتمد ذلك على عدد الأشخاص الذين يبحثون عن تقنية جديدة ومدى كثافة مظهرهم. البحث عن التقنيات الجديدة مدفوع الحوافز.

الربح هو الدافع للتغيير التكنولوجي. تضغط قوى المنافسة على الأرباح، لذا لزيادة الأرباح، يسعى الناس باستمرار إما إلى تخفيض تكلفة أساليب الإنتاج أو المنتجات الجديدة والأفضل التي يرغب الناس في دفع ثمن أعلى لها.

يمكن للمخترعين الحفاظ على ربح لعدة سنوات من خلال الحصول على براءة اختراع أو حقوق الطبع والنشر، ولكن في النهاية، يتم نسخ اكتشاف جديد، وتختفي الأرباح. لذا ويجري المزيد من البحث والتطوير على أمل خلق موجة جديدة من الاستثمار والنمو المربحين.

تلعب حقيقتان عن الاكتشافات والمعرفة التكنولوجية دورًا رئيسيًا في نظرية النمو الجديدة: الاكتشافات (على الأقل في النهاية) سلعة رأس المال العام ؛ والمعرفة هي رأس المال الذي لا يخضع لتناقص العائدات الهامشية.

يسمي الاقتصاديون الصالح العام بصالح عام عندما لا يمكن استبعاد أحد من استخدامه وعندما يكون شخصًا واحدًا لا يمنع الآخرين من استخدامه. الدفاع الوطني هو المثال الكلاسيكي للصالح العام. لغة البرمجة المستخدمة لكتابة التطبيقات لـ iPhone هو مثال آخر.

نظرًا لأن المعرفة منفعة عامة، مع انتشار فوائد الاكتشاف الجديد، تصبح الموارد المجانية متاحة. لا يتم التخلي عن أي شيء عند استخدامها: لديهم تكلفة فرصة صفرية. عندما يكتب طالب في جامعة سعيدة تطبيق iPhone جديد، فإن استخدامه للغة البرمجة لا يمنع طالبًا آخر في جامعة سيدي بلعباس من استخدامه.

المعرفة أكثر خصوصية لأنها لا تخضع لعائدات متناقصة. لكن زيادة مخزون المعرفة يجعل العمل والآلات على حد سواء أكثر إنتاجية. رأس المال المعرفي لا يجلب عوائد متناقصة. توضح معرفة التكنولوجيا الحيوية هذه الفكرة جيدًا.

قضى علماء الأحياء الكثير من الوقت في تطوير تقنية تسلسل الحمض النووي. كما تم اكتشاف المزيد، زادت إنتاجية رأس المال المعرفي هذا بلا هوادة. في عام 1990، كلف حوالي 50 دولارًا لتسلسل زوج أساسي واحد من الحمض النووي.

انخفضت هذه التكلفة إلى دولار واحد بحلول عام 2000 وإلى 1/10,000 فلس بحلول عام 2010.

إن المعنى الضمني لهذه الملاحظة البسيطة والجذابة مذهل. على عكس النظريتين الأخريين، لا تحتوي نظرية النمو الجديدة على آلية لتوقف النمو. مع تراكم رأس المال المادي، تنخفض العودة إلى رأس المال – سعر الفائدة الحقيقي. لكن الحافز للابتكار وكسب ربح أعلى يصبح أقوى. لذلك يحدث الابتكار، ويصبح رأس المال أكثر إنتاجية، ويزداد الطلب على رأس المال، ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي مرة أخرى.

تنمو إنتاجية العمل إلى أجل غير مسمى حيث يكتشف الناس تقنيات جديدة تسفر عن معدل فائدة حقيقي أعلى. يعتمد معدل النمو فقط على حوافز الناس وقدرتهم على الابتكار. (michael parkin, pp. 529-530)

المبحث الثاني: التوازن الخارجي

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التوازن الخارجي و أهدافه

تعتبر أغلب الدراسات أن التوازن الخارجي هو مفهوم معادل للتوازن في ميزان المدفوعات لذلك نجد هاته التسمية كتعبير أخر لهذا الأخير. ومن تعاريفه نجد أن ميزان مدفوعات هو بيان إحصائي يسجل قيمة المعاملات في السلع والخدمات والتحويلات مع بقية العالم. كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه: بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة. ويتألف من حساب السلع والخدمات. وحساب الدخل الأولي. وحساب الدخل الثانوي. والحساب المالي. ووفق نظام القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات. يسجل لكل معاملة قيدان. ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة .

التي يتم توفيرها ويتم التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات حسب طبيعة الموارد الاقتصادية والحصول عليها

من جهة أخرى تم تعريفه من طرف Thirlwallu *أنه* سجل مالي للدولة تسجل فيه جميع المعاملات مع بقية العالم في فترة عادة ما تكون سنة واحدة. وهي مبنية على مبدأ القيد المزدوج دائن ومدين (الحصري، 2010، صفحة 47)

ومن خلال كل التعاريف السابقة نستخلص أن ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجل يتم فيه تدوين كل المعاملات والمبادلات التي تقوم ما كل دولة مع باقي الدول خلال مدة "منية عادة ما تكون سنة واحدة. بحيث يكون هناك جانب دائن ومدين لمعرفة وتوضيح وضعيته لتساعد الدولة على توجيه السياسة التي يمكن أن تنتهجها لتصحيح الوضع الاقتصادي للبلد (إيمان عطية ناصف، 2008، صفحة 267)

المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية :

الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية):

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات و ينقسم الى:

الميزان التجاري(ميزان التجارة المنظور):

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل فهي عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وتشمل الهبات، المنح، الهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة

- **ميزان الخدمات(ميزان التجارة غير منظورة):** تسجل فيه جميع الصادرات و الواردات من الخدمات، أي انه يضم عمليات التجارة غير المنظورة مثل خدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات المالية، .....إلخ التي تقوم ا الدولة مع دول أخرى

1) **حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):**يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عليها انتقال رأس المال سواء من دولة لأخرى، و ينقسم الى قسمين :

- **حساب رأس المال طويل الأجل** :يشمل العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم وسندات)
- **رؤوس الأموال القصيرة الأجل** :يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل....إلخ

2) .**ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي(حساب التسويات الرسمية):** الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية كالذهب، العملات القابلة لتحويل، حقوق السحب الخاصة، تتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب أو عملات قابلة للتحويل إلى الخارج أو بطلب قرض، كما يمكنها في حالة وجود فائض بزيادة *احتياطها* من الذهب و العملات الصعبة من الخارج أو تقديم قروض

3) .**حساب السهو والخطأ** :يستخدم هذا الحساب لضمان التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل بسبب الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات. عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد (بسدات كريمة، 2016، الصفحات 244-245)

المطلب الثالث : طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة، و وجود أي خلل فيه خاصة في حالة حدوث عجز يعد مؤشرا على ضعف أداء الاقتصادي لتلك الدولة، ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني ، و يمكن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال:

1. **التصحيح عن طريق آلية السوق** :تتم تسوية الاختلال عن طريق آليات السوق و ذلك بالاعتماد على تحليل النظرية التقليدية، النظرية الكينزية، و النظرية الحديثة و يرى رواد النظرية التقليدية أن لجهاز الثمن القدرة على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أي إن هذا التوازن يحدث نتيجة لتغيرات الأثمان في الخارج و الداخل، و قد استند الاقتصادي كنز الى تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أي التغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة.

2. **التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:** تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في: (Ahmed Bouyacoub, 1998, pp. 123-124)

- ✓ بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي
- ✓ استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيراد مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
- ✓ استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان .أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في :اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية....الخ- .
- ✓ بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج .بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي

(Mohamed Kenniche, 2001)

المطلب الرابع : أهمية ميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه

1. **أهمية ميزان المدفوعات :**

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية (كاظم عبادي الجاسم، 2015، صفحة 104) :

- ➢ يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة : هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرأت والواردات .
- ➢ يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية ، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل .
- ➢ يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة :يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة .
- ➢ تقيس الوضع الخارجي للدولة: إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي

هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي ، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة .

2. العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

توجد عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها .

- ✓ التضخم : إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنه بالأسعار الأجنبية ، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية .
- ✓ معدل نمو الناتج المحلي : تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات ، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات
- ✓ الاختلاف في أسعار الفائدة : إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثر على حركة رؤوس الأموال ، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل ، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال ن وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين .

سعر الصرف :يؤدي ارتفاع لقيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. (رضا عبد السلام، مصر، صفحة 147)

المبحث الثالث: البطالة و التضخم

المطلب الأول : تعريف البطالة و الأسباب

1. **تعريف البطالة:** أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل . أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

فوفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى .وان معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين الي القوة العاملة الكلية و هو معدل يصعب حسابته بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط(حضري أو قروي)و حسب الجنس و السن و نوع التعليم و المستوى الدراسي .ومن خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل فهو يمكن اعتباره عاطل عن العمل فنجد اثنان كلا من (التلاميذ والطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل ومن هم في غنى عن العمل) لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل. (عبد الكامل خالدي و يخلف جمال الدين، 2018، الصفحات 935-936)

وتعريف البطالة بالمفهوم الاقتصادي :التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتضاعف تأثراتها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة، وخاصة في أوقات الكساد الاقتصادي، وكان الشخص عائلاً أو ربًا لأسرة، حيث تؤدي إلى تصدع الكيان الأسري، وتفكك العلاقات الأسرية، والى إشاعة مشاعر البلادة والاكتئاب

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على انها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد . فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية

بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين:

- بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا ,وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.
- بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب . ولذلك فان معظم الاقتصاديون في هذه الأنظمة يقرون أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه هذه المجتمعات لاهتمام النظم في الإبقاء على حرية سوق العمل فهي تعتبر ثمن للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع (البدراني و الحيالي، 2009، الصفحات 6-7)

2. أسباب البطالة:

ومسألة البطالة موضوع أساسي في الاقتصاد الكلي. في أي اقتصاد تقريبًا في أي وقت تقريبًا، يبدو أن العديد من الأفراد عاطلين عن العمل. أي أن هناك الكثير من الأشخاص الذين لا يعملون ولكنهم يقولون يريدون العمل في وظائف مثل تلك التي يشغلها أفراد مشابهون لهم، في الأجور التي يكسبها هؤلاء الأفراد و تعتبر البطالة أكثر القضايا تعقيدًا التي تواجه الحكومة الجزائرية لأن هناك نسبة كبيرة من الشباب إما عاطلين عن العمل أو مهددين بالبطالة في المستقبل القريب. ومما لا شك فيه أن هناك أسبابا عديدة أسهمت في تفاقم مشكلة البطالة التي كانت لها عواقب وخيمة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يمكننا أن نذكر بعض الأسباب الرئيسية للبطالة في النقاط التالية:

- زيادة معدلات النمو السكاني التي أدت إلى ارتفاع معدلات القوة العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك دائما معدلات مرتفعة لعدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل كل عام. علاوة على ذلك، فإن الجهود الجارية لزيادة وإسهام المرأة في تنمية البلد، واستمرارية كبار السن في العمل بعد بلوغهم سن التقاعد، وعمل الأطفال هي أيضا أسباب أساسية
- فشل نظم التعليم والتدريب في الجزائر من الصعب توفير عمال مؤهلين قادرين على مواكبة الاحتياجات الوقت وسوق العمل.
- يتطلب التصور السلبي للعمل اليدوي جهدًا بدنيًا. لذلك يفضل الشباب البحث عن وظائف في القطاع العام، على الرغم من قدرتهم على ذلك بعد فترة طويلة
- لا يتحمل رجال الأعمال والقطاع الخاص مسؤوليتهم الوطنية في استيعاب العدد المتزايد من الخريجين الجدد والباحثين عن عمل.
- و كما هو الحال في العديد من البلدان المصدرة للنفط، يساهم القطاع الخاص مساهمة أقل في إيجاد فرص العمل وتوظيف الباحثين عن عمل. و يرجع ذلك إلى أن سوق العمل الوطني يتسم بنقص الخبرة والتدريب والمهارات فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا المتقدمة في عملية الإنتاج.
- فشل وسائط الإعلام الجماهيري في تثقيف الشباب بشأن قيمة وقدسية أي عمل بغض النظر عن صورته أو شكله. بعبارة أخرى، لا تقترح وسائل الإعلام الحلول والتوصيات لخلق فرص عمل جديدة
- ومهن الشباب بدعوة خبراء وأساتذة متخصصين في العمل. يتعين على وسائط الإعلام الجماهيري تشجيع التعليم والتدريب اللازمين لأسواق العمل الحالية والمقبلة (رحيمي عيسى، قرقاد عادل، و العايب نصر الدين، 2018، الصفحات 147-148)

المطلب الثاني : أنواع وآثار البطالة

أنواع البطالة :

يمكن تصنيف البطالة حسب الأنواع التالية:

أ. **البطالة الدورية** : ينتج هذا النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الرواج و الركود التي تتميز بتقلص الطلب الاستهلاكي مما يجبر أصحاب الأعمال التخفيض من الانفاق الاستثماري وما يترتب عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى ثم تسرين العمال في مرحلة ثانية ، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة

ب. **البطالة الاحتكاكية** : تحدث هذه البطالة نتيجة للتنقلات المستمرة للعاملين بين المناط والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص

العمل ، ومن الجلي أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض ، أي انتفاء الصلة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

ت. **البطالة الهيكلية** : يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل ، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني ، وتؤدي لإيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين و الراغبين في العمل والباحثين عنه . وقد تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لحدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة أساسا لتغيرات هيكلية في سو العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة كذلك من الممكن للتكنولوجية أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، كما أن البطالة الهيكلية ، من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل ومن أمثلة ذلك دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة ، وفي هذه الحالة قد يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية ، وما تتطلبه الوظائف المتاحة من ناحية أخرى

ث. **البطالة السافرة** : يقصد بالبطالة السافرة ، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ،دون جدوى و لهذا فهم في حالة تعطل كامل الذين يمارسون أي عمل ، كما أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو دورية أو هيكلية

ج. **البطالة المقنعة** : تعبر عن تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيء تقريبا ، و بحيث إذا سحبت من مناصب عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض و ينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوظيف الحكومي.

ح. .**البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية** :وهناك تصنيف آخر للبطالة حسب إرادة الشخص المتعطل عن العمل وهي البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية، فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به ، إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل ، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا

أعلى و ظروف عمل أحسن . أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طري تسرين العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري ر م أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد (ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، و عبد الحليم عيساوي، 2020، الصفحات 116-117).

1. الآثار الناجمة عن البطالة:

تشكل البطالة سبباً رئيسياً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع ، كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته ، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده.

وفي إجمال للآثار الناجمة عن البطالة يذكر أن معظم المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة البطالة كانت البطالة هي العامل المشترك في خلقها واستفحال خطرها.

و يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

- **الآثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة:**

تبرز لنا ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية وإجحافها، كوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي يتضح لنا أيضاً أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معاً ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي، وبخاصة ليست نتيجة حتمية للتقدم العلمي والتقني، كما يزعم الفكر المحافظ المدافع عن المصالح والامتيازات المكتسبة ضد منطق العلم والتاريخ، وإنما هي ناجمة عن فساد وجور وخلل أساسي في النظام الاجتماعي السائد، في العملية الاقتصادية–الاجتماعية كلها الجارية اليوم في ظل العولمة وعلى جميع الأصعدة، الدولية والإقليمية والمحلية.

إذ تترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية ،حيث يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها، وخاصة في صفوف العاطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة تعطلهم، ويكون واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش (الكسب) أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع، وهم الفقراء والنساء، أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في بحبوحة من العيش، ومما هو جدير بالذكر انه كلما طالت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيماً حيث تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه.

وتساعد البطالة على زيادة حالة ما يسمى بالتشرذم الاجتماعي، وتؤدي حالة التعطل الدائم والمؤقت عن العمل وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوطات اقتصادية على إصابة غالبية الشباب المتعطل عن العمل بحالة من الإحباط الشديد المزمن وحالة من عدم الثقة بالنفس وخاصة لدى الشباب من حملة الشهادات المتوسطة والجامعية، مما يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالانتقام من المجتمع الذي يرفض منحهم فرصة العيش الكريم، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وتحقيق ذواتهم وتجسيد طموحاتهم من خلال تحصنهم بالعمل وأيضاً يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالهجرة إلى مجتمعات أخرى. (إبراهيم طلعت، 2009، صفحة 202)

- **جانب الصحة النفسية:**

تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي ، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية فمثلاً ، يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية كما ثبت أن العاطلين عن العمل تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الاتصاف بحالة من البؤس والعجز

ويعد من أهم مظاهر الاعتلال النفسي التي قد يصاب بها العاطلون عن العمل.

-**الاكتئاب** : تظهر حالة الاكتئاب بنسبة أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بأولئك الذين يلتزمون بأداء أعمال ثابتة ، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار وجود حالة البطالة عند الفرد ، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات ، وتؤدي حالة الانعزال هذه إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم وكثيراً ما تتمثل هذه الوسائل في تعاطي المخدرات أو الانتحار.

-**تدني اعتبار الذات** : يخلق العمل لدى الإنسان روابط الانتماء الاجتماعي مما يبعث نوعاً من الإحساس والشعور بالمسؤولية ، ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل ، وعلى عكس ذلك فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز والضجر وعدم الرضا مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات وعدم احترامها.

- **جانب الصحة الجسمية والبدنية:**

إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني كارتفاع ضغط الدم وارتفاع الكولسترول، والذي من الممكن يؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية، إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو الاكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية (محمد، 2012، الصفحات 53-54)

- **الآثار الأمنية و السياسية:**

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها وهي ترفع شعار التململ والتمرد، و مع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة، فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقصي الأسباب في محاولة لتفهم موقف الآخرين ، حيث أن مبدأ إرساء العدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية

المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها، لا أن تتكالب عليها فتكون هي والقدر مجتمعان على المواطن المستضعف. (أحمد ماهر، 2000، صفحة 83)

- **الآثار الاقتصادية:**

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر أيضًا من العوامل المشجعة على الهجرة، ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتى تشهد غالبًا افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10 – 15% من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نموّ الإنتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النموّ الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدّلات البطالة، وهكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة و منذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الإنتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة، كما تبين الإحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية. (أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية،، 2008، صفحة 53)

المطلب الثالث: تعريف و أنواع التضخم

ماهية التضخم:

التضخم ظاهرة تنخر في جسد أي اقتصاد وتسبب مشاكل كبيرة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وسنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء تعريف للتضخم وأنواعه وأسباب نشوئه.

1. تعريف التضخم:

للتضخم تعاريف متعددة نذكر منها ما يلي:

"يتمثل التضخم في الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات .و طبقا لهذا التعريف فانه يلزم أن يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار وكذلك أن يكون الارتفاع مستمرا."

التضخم هو" ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار غير المصاحب بارتفاع مماثل في الإنتاج، والتضخم هو حالة من الاختلال الهيكل الاقتصادي تتميز بوجود فائض في الطلب، وحسب رأي كنيز فانا التضخم هو

الحالة التي لا تؤدي فيها أي زيادة إضافية في مجموع الطلب إلى زيادة إضافية في الإنتاج فإنما تترجم زيادة الطلب في شكل زيادة في الأسعار."

ولقد شارك كثير من العلماء المالية والاقتصاد هؤلاء في تعريفهم للتضخم على أنه "الارتفاع في الأسعار حتى أصبح التعريف الشائع بين عامة الناس، ويشترط البعض في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع، ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت أو المتقطع بأنه تضخميا، ومن بين هؤلاء كأردني أكلي حيث قال بأنه "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار *CITATION* حسا191 *5121 l 11–10 p l* (حساني ايمان، البركة ليندة، و عثماني يسمينة، 2019، الصفحات 10–11)

و من أسباب التضخم:

- يرجع التضخم في الأساس إلى زيادة المعروض النقدي عن النمو الاقتصادي فكلما زاد المعروض النقدي وقررت الحكومة طبع المزيد من الأموال، قلت قيمة العملة، لأن ذلك يعني المزيد من الأموال مع وجود نفس الكمية من السلع.
- ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع، وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- يؤدي الدين الوطني إلى التضخم، ويرجع ذلك إلى أن الحكومات لا يكون أمامها لسداد الدين الوطني سوى زيادة الضرائب، أو طبع المزيد من الأموال.
- عند زيادة الضرائب سوف تضطر الشركات إلى رفع أسعارها، لتعويض معدل الضرائب المفروض عليها، وبالتالي يحدث تضخم.
- وفي الحالة الثانية المتعلقة بطباعة النقود، سوف يزيد المعروض النقدي، وبالتالي يحدث تضخم. كلما ازدادت أجور العمال، تمكن الأشخاص من إنفاق المزيد من الأموال على شراء السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب.
- سوف ترفع الشركات أسعار السلع في هذه الحالة إلى المستوى الذي يتحمله المستهلك، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- هناك أسباب أخرى لزيادة الطلب من بينها انخفاض الضرائب على الدخل، مما يوفر دخلاً أكثر للمستهلكين ويحثهم على المزيد من الإنفاق.
- كما قد تؤدي سياسات التحفيز النقدي مثل خفض أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب أيضًا، فقد يؤدي ذلك إلى تشجيع الأشخاص على الحصول على مزيد من القروض، أو يؤدي إلى ارتفاع أسعار المساكن
- عندما تواجه الشركات زيادة في أسعار المواد الخام التي تستخدمها في التصنيع، فإنها سوف تزيد سعر السلعة على المستهلك، حتى تحافظ على نسبة أرباحها. (أرقام، 2017)

- **أنواع التضخم:**

هنالك عدة نظريات تفسّر ارتفاع الأسعار المؤدّي للتضخم، ومن هذه النظريات، نظرية الطلب والسحب فوفقًا لهذه النظرية، فإنَّ السبب الرئيس لحدوث التضخم هو الزيادة العامة في الطلب على السلع والخدمات، فعند تجاوز الطلب للعرض سترتفع الأسعار ويحدث التضخم، وأمَّا النظرية الثانية فهي نظرية دفع التكلفة، وتفسر هذه النظرية سبب حدوث التضخم الذي يعود إلى اضطرار الشركات لرفع أسعار السلع والخدمات، بسبب زيادة تكاليف إنتاج هذه السلع والخدمات، وأخيراً نظرية التضخم النقديّ التي تفسر حدوث التضخم بسبب الزيادة المفرطة في المعروض النقديّ، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائيّة للعملة، وهنالك العديد من التصنيفات المعتمدة في تصنيف التضخم أشهرها تصنيف التضخم حسب سرعة ارتفاع الأسعار، وفيما يأتي تفصيل لهذا التصنيف

- **التضخم الزاحف:** ويطلق على التضخم الزاحف اسم التضخم المعتدل ويحدث هذا التضخم عند ارتفاع الأسعار بنسبة 3% سنويًا أو أقل من ذلك، ووفقًا لمجلس الاحتياطي الفيدراليّ، فإنَّه عند ارتفاع أسعار السلع والخدمات بنسبة 2٪ أو أقل من ذلك فإنَّ هذا الارتفاع مفيد للنمو الاقتصاديّ، كما أنَّ هذا النوع من التضخم المعتدل يجعل الأفراد متوقعين لحدوث استمراريّة في ارتفاع الأسعار، وهذا التوقع يعزز الطلب، فيقوم الأفراد بشراء السلع والخدمات في الوقت الراهن للتغلّب على الأسعار المستقبليّة المرتفعة لها، وهذا الشراء سيقود التضخم بهذه النسب إلى التوسع الاقتصاديّ، وتقوم أغلب الحكومات بتحديد نسبة 2% للتضخم كنسبة تضخم مستهدفة.
- **التضخم المتنقل** : ويطلق عليه اسم التضخم القويّ أو التضخم المدمر الذي تتراوح نسبته بين 3-10% في السنة، وهو مضرّ بالاقتصاد لأنَّه يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصاديّ بسرعة كبيرة وبنسبة عالية، حيث يبدأ الأفراد فيه بعمليات شراء تفوق الحاجة وذلك لتجنب ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات في الوقت اللاحق والذي سيؤدّي إلى زيادة الطلب بشكل كبير جداً بحيث لا يستطيع المنتجون مواكبة هذا الطلب أي فإنَّ الطلب سيتجاوز العرض، ومن ثمَّ ستصبح العديد من الخدمات والسلع بعيدة عن متناول الأفراد.
- **التضخم الراكض** :عند ارتفاع التضخم إلى نسبة الـ 10% أو ما يزيد عنها، ستصبح هنالك فوضى عارمة في الاقتصاد، وستقل القدرة الشرائيّة للعملة بشكلٍ لا يمكّن الموظفين من مواكبة الارتفاع في الأسعار والتكاليف، والذي سيؤدّي إلى تجنب الاستثمار في هذه البلد وحرمانها من رأس مال الاستثمار، كما ستوصف ملامح الاقتصاد بعدم الاستقرار.
- **التضخم المفرط** :وهو أخطر وأهتك أنواع التضخم ففيه تبدأ الأسعار بالارتفاع بنسب تتجاوز أكثر من 50٪ شهريًا، وهو حالة نادرة من التضخم وقد كان يحدث سابقاً في أوقاتي الحروب والثورات، ويعود السبب في ذلك إلى طباعة الحكومة النقود بكميات كبيرة جداً لتغطية وتمويل تكاليف هذه الحروب، ومن أشهر الأمثلة على هذا التضخم الجامح هو التضخم الذي حصل في فنزويلا في العقد الأول من القرن الحالي.وهنالك أنواع أخرى للتضخم موضحة على النحو التالي:

- **تضخم الطلب والجذب** :ويحدث هذا التضخم عند تجاوز الطلب على السلع أو الخدمات للقدرة الإنتاجيّة للمؤسسات، فتؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار
- **تضخم دفع التكلفة** :عندما تزداد تكلفة الإنتاج بسبب الزيادة في أسعار المدخلات كالمواد الخام والعمالة والكهرباء والمياه والوقود وما إلى ذلك، فيتم تحميل هذه الزيادة للمستهلك عن طريق رفع سعر المنتج
- **التضخم الداخلي:** ويحدث هذا بسبب التوقعات في ارتفاع الأسعار في المستقبل، فيزداد الطلب في الوقت الحالي وتزداد الأسعار نتيجةً للزيادة في الطلب؛ مما يؤدي إلى حدوث التضخم الداخليّ
- **التضخم المصحوب بالركود:** ويحدث مثل هذا النوع من التضخم المصحوب بالركود التضخميّ عندما يكون النمو الاقتصاديّ راكدًا، ولكن لا يزال هناك تضخم في الأسعار، وبشكل أوضح؛ يحدث هذا التضخم عند عدم الزيادة في الطلب مع ارتفاع مستمرّ في الأسعار للسلع والخدمات بنفس الوقت
- **التضخم الأساسي** : يقيس معدل التضخم الأساسيّ الارتفاع في أسعار جميع أنواع السلع والخدمات باستثناء الغذاء والطاقة، وذلك لأنَّ لها مميّزات تميّزها عن السلع الأخرى؛ بسبب الضرورة والحاجة الملحة لها والزيادة الطبيعيّة الموسميّة لها كأوقات الصيف أو الشتاء
- **تضخم الأجور**: فعندما ترتفع أجور العمال بشكل منافس وأسرع من التكلفة المعيشيّة يحدث هذا النوع من التضخم في الأجور، وهنالك ثلاث حالات لحدوثه أولها، عند وجود نقص في العمالة على وظائف معّينة ويحدث النقص في العمالة عندما تكون البطالة أقل من 4%، وثانيها عند قيام النقابات العماليّ والجهات الحكوميّة والرسميّة بتحديد الحدّ الأدنى من أجور العمال بشكل أعلى من أيّ وقت سابق مثل التفاوض الذي قامت به النقابات العماليّة على رواتب أعلى لعمال السيارات في التسعينيات، وثالثها عند قيام العمال بالتحكّم بشكل فعال في رواتبهم ومثالها عندما يتحكم المدراء التنفيذيون بشكل فعّال في رواتبهم من خلال الجلوس في العديد من مجالس إدارة الشركات، وجميع هذه الحالات تؤدي إلى تضخم الأجور
- **تضخم الأصول** : تحدث فقاعة الأصول أو تضخم الأصول عند الزيادة المستمرّة في أسعار فئة واحدة من الأصول، وغالباً ما يتم تجاهل الزيادة في الفئة الواحدة وحمل هذه الزيادة على أنَّها زيادة طبيعيّة لن تضر بالاقتصاد ككل ولا يتم اعتبارها كحالة تضخم لأنَّ الزيادة لم تكن في جميع أنواع السلع والخدمات، ولكنَّ أزمة الرهن العقاريّ كانت عالية المخاطر وكذلك الأزمة الماليّة العالميّة اللاحقة التي أظهرت كيف يمكن أن يكون تضخم الأصول غير الخاضع للرقابة ضارًا ، وهنالك أربعة أنواع من التضخم في الأصول:

- تضخم الأصول – الغاز
- تضخم الأصول – النفط

- تضخم الأصول – الغذاء

- تضخم الأصول – الذهب (الزعبي، 2022)

المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية و سياسات علاج التضخم

1) الآثار الاقتصادية للتضخم : للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبرة على النحو التالي:

- أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود :يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقد ان النقود لجزء من قوتها الشرائية، ونعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية . كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقاراتً والعملات الصعبة خوفاً بضعف عملية الادخار، مما من ارتفاع أسعارها مستقبلا وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة
- أثر التضخم على الادخار : ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.
- أثر التضخم على ميزان المدفوعات : يؤثر على التضخم سلبا ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة المنافسة لها دوليا، فتقل الصادرات بالنسبةً بأسعار السلع يحدث عجزا في ميزان المدفوعات ، لتلك الدولة مما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات
- تأثير التضخم على توزيع الثروة : يحدث التضخم تفاوتا توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات ، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب ، فيما بتضرر جراء التضخم العمال والموظفون نظرا لانخفاض القيمة الحقيقي لأجورهم نظرا ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم. يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية.
- أثر التضخم على هيكل الإنتاج :يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور ر والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية التي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي

رغم ذلك، لا عجب في أن بكون التضخم هدفا بحد ذاتها لدى الدول التي تشهد اقتصاداتها ركودا كما هو الحال خلال فترات الأزمات الاقتصادية والمالية، حيث ينخفض النمو الاقتصادي في هذه الفترات بصورة كبيرة ، أو تسجل الدول انكماشا السلطات المختصة تتخذ السياسات والإجراءات التي من شأنها رفع

مستوى الطلب على السلع والخدمات، بما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم زيادة مستويات الطلب (طه، 2021، الصفحات 6-7-8)

2) سياسات علاج التضخم:

العلاج الأساسي للتضخم هو معالجة أسبابه و ليس محاولة تخفيف حدة اثاره على بعض الفئات و الأشخاص الاقتصاديين الذين يتأثرون به سلبا، و لعل أهم علاج هو ترشيد الاقتصاد ضمن سياسة نقدية ومالية تسمح بالتضخم في حدوده الدنيا اللازمة للنمو تختلف الأساليب و السياسات التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا لنوع التضخم و المجال الذي يظهر فيه و أسبابه .

فالبعض من الاقتصاديين و منهم الاقتصادي ميلتون فريدمان" الذين يفسرون التضخم على انه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب وما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة أكبر من المعروض السلعي، يعتقدون أن معالجة التضخم تتطلب من الدولة و السلطات النقدية أن تتخذ أو تعتمد سياسيات نقدية ومالية انتقائية لمعالجة تلك الظاهرة الخطرة، تلك السياسات التي تتمثل في جوهرها في الحد من التدفق النقدي، كتقليص الإنفاق الحكومي و معالجة عجز الميزانية ليس بإصدار المزيد من النقود و إنما من حلال طرح السندات الحكومية كوسيلة جزء من المعروض النقدي المداول، كما يمكن للبنك المركزي ان يلعب دور في هذا المجال من خلال تأثيره على نشاط البنوك التجارية من خلال اعتماد سياسة نقدية تهدف إلى تقليص حجم الإئتمان مع اعتماد سياسة معينة في مجال سعر الفائدة فهناك علاقة تعايشية بين معالجة التضخم و قواعد السياسة النقدية فقواعد السياسة النقدية ما هي إلا خطة طوارئ تصف بقدر الإمكان الظروف التي يستطيع من خلالها البنك المركزي من تغيير أدوات السياسة النقدية

ففي الاقتصاد و السياسة بشكل خاص فان استقرار الأسعار هو احد أهداف السياسة النقدية.

- معالجة تضخم الطلب من خلال :
  - الإقلال من اصدرا النقود القانونية و تقييد الائتمان .
  - كبح جماح القوة الشرائية بتقييد الاستهلاك .
  - تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب بدلا من التمويل بالعجز عن طريق الاستقراض أو اتباع سياسة انكماشية بتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي، و بعبارة أخرى تأجيل بعض المشاريع التي لا تضر بالخطة
- معالجة تضخم التكاليف من خلال :
  - العمل على رفع معدل الإنتاجية لوسائل الإنتاج بكافة الطرق الممكنة .
  - عدم السماح بزيادة الأجور بنسبة اكبر من نسبة زيادة الإنتاجية الحدية .

بينما تقسم الحلول حسب أنواع السياسة المستخدمة في حل المشكلة إلى:

✓ **السياسة النقدية :**

حيث يكون ذلك من خلال قيام البنك المركزي بتسيير و تعبئة الادخارات لتمويل جزء من الاستثمارات القومية مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستمر و الحفاظ على استقرار الأسعار، و من أدوات السياسة النقدية و التي يمكن من خلالها للبنك المركزي التدخل معالجة المشكلة ما يلي :

- نسبة الاحتياطي القانوني .
- تغيير معدل الخصم .
- عمليات السوق المفتوحة .

✓ **السياسة المالية:**

يمكن للسياسة المالية ان تلعب دورا في مواجهة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض الطلب الكلي و ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتاحة مل الضرائب و الادخار الإجباري و تخفيض الإنفاق العام، ومن أدواتها :

- إعادة توزيع الضرائب .
- إعادة توزيع المهام

✓ **سياسة التجارة الداخلية:**

حيث يتم استخدامها في التأثير على مجموع المعروض من السلع الذي يؤثر بدوره على الأسعار، و قد يتم ذلك من خلال أتباع حكومة الدولة بعض السياسات الداعمة لبعض السلع و الخدمات و التي تريد الزيادة من إنتاجها أو على العكس فقد تقوم بأتباع سياسات من هدفها الحد من إنتاج أو تداول سلع معينة و التي قد تسبب مشاكل معينة للاقتصاد .

✓ **سياسة التجارة الخارجية :**

تلعب هذه السياسة دورا من خلال تأثيرها على الإنتاج و الدخل القومي و التكوين

الرأسمالي و توزيع نمط الاستثمارات .

و يدخل في أدوات هذه السياسة معدلات الجمارك و الضرائب التي قد تفرض على بعض السلع الواردة و الصادرة بهدف التأثير على عملية الاستيراد و التصدير لهذه السلع، بتشجيع الاستثمار الخارجي كتقديم اعفاءات ضريبية إضافة إلى ذلك فأن هناك سياسات متعلقة تسهيلات استثمارية للمستثمرين الخارجيين و ذلك بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية.

✓ **السياسة التنموية :**

أن للسياسة التنموية دورا كبيرا في تطوير تركيبة القطاعات الاقتصادية في كافة البلدان

على مختلف أنظمتها، حيث أن الدولة و عند اتباعها سياسة تنموية معنية فان العديد من الأولويات الطبيعية قد تتغير في هذه الدولة و التي قد تعنى بتطوير قطاع اقتصادي معين في الدولة او تحقيق معدل معين من الإنتاجية أو زيادة معدلات الادخار و التي ينتج عنها التغير في هيكل هذه القطاعات او التغير هذه المعدلات وخلق واقع جديد ومستهدف من خلال هذه السياسات. (رمضان، 2016)

خلاصة الفصل:

ويقترن التركيز على استقرار الاقتصاد الكلي كنظام للنمو الاقتصادي على مستويات عالية بانخفاض معدلات البطالة والاستقرار في مستويات الأسعار العامة بالتوازي مع العمل المتعلق بميزان المدفوعات، وهو الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية في مختلف أدواتها. ولا يمكن استخدام الاستقرار الظرفي الناجم عن تحسن بعض المتغيرات الخارجة عن السيطرة كأساس لتقييم فعالية سياسات الاقتصاد الكلي في تحقيق التوازن المطلوب في المنظومة. إن استدامة المحددات التي تحكم الحاجة إلى مؤشرات رئيسية لاستقرار الاقتصاد الكلي هي الأساس لإبراز ضعف أو فشل هذه السياسات في تحقيق الأهداف المطلوبة.

وبناء على ما تقدم، فإن هذا الفصل هو محاولة لتسليط الضوء على أهم التغييرات التي يمكن أن تحدد مسار الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. واستنادا إلى أهم نظريات الاقتصاد الكلي، حاولت الجزائر اتباع مسار سياساتها الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار المنشود. بالإضافة إلى اعتماد دراسات سابقة لإضفاء مزيد من الدقة على تحديد تلك المتغيرات ومعرفة تأثيرها على المؤشرات المكونة لنظام تثبيت الاقتصاد الكلي

إن تقيم فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الجزائري المنشود على ضوء التغيرات المقترحة يستدعي تتبع مسار سلوك مؤشرات الاستقرار من خلال الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش المعتمدة في الجزال، حيث سيكون هذا الموضوع محور اهتمامنا في الفصل الثان من هذه الدراس

الفصل الثاني:
الدراسات السابقة

.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل الأول:

لا يمكن أن نتصور قيام بحث علمي مهما كان التخصص الذي يشتغل عليه الباحث من دون اللجوء إلى استعراض الأدبيات المتعلقة بهذا التخصص أو القيام بقراءات حول الموضوع الذي نريد دراسته، فمراجعة الدراسات السابقة نقطة مركزية وجوهرية في البحث العلمي، بل القاعدة الرئيسية لبناء جهد بحثي دقيق وأصيل .وبرغم من الأهمية البالغة لها إلا أنه كثيرا ما تواجه الباحثين صعوبات في كيفية التعامل معها، وكيفية الاستفادة منها. و من خلال ما تقدم في هذا العرض نقول أن الدراسات السابقة تشكل ركيزة أساسية ومحورية في البحث العلمي , حيث تمثل نقطة الانطلاق السليمة لكل عمل علمي من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع من جهة وضمان السير الجيد للبحث من دون تعثر, مع إعطاء البحث وجهة واضحة و في هذا الفصل تطرقنا إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث

المبحث الأول : دراسات سابقة باللغة العربية

المطلب الأول : الدراسة الأولى دراسة سابقة لـ " محمد سعيد رحمون " و " صدر الدين صواليلي " تحت عنوان أثر مؤشرات التوازن الخارجي على النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة (1970-2019) دراسة قياسية باستخدام نموذج vecem من مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية *المجلد* 06 /العدد : 01 (2022) ص 97-113 حيث طرح الباحثين في هذه الدراسة الإشكالية الآتية : إلى أي مدى تؤثر مؤشرات التوازن الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر مؤشرات التوازن الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2019) باستخدام السلاسل الزمنية لكل من الميزان التجاري . تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الناتج المحلي لتصحيح الخطأ VECEM *وقد* خلصت نتائج الدراسة إلى أن كل السلاسل الزمنية مستقرة في المحلي. وذلك بتطبيق نموذج تصحيح من نفس الدرجة (1) باستعمال كل من اختبار ديكي فولر و فليبس بيرو. والى وجود علاقة توازنيه الفرق الأول ومتكاملة طويلة الأجل باستعمال اختبار جوهانسون، كما وجدنا أن معامل تصحيح الخطأ في نموذج *VECEM* للنمو الاقتصادي سالب ومعنوي ما أقر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. والى أن الميزان التجاري يؤثر بشكل إيجابي عكس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

و من أهم النتائج التي استخلصناها من هذه الدراسة:

- أغلب الدراسات على أن تحسين الاستثمار مع أهمية الزيادة في الصادرات كونا تمثل طلب خارجي على الإنتاج المحلي مع بقاء نمط الطلب على المستوردات مستقرا تحسن بذلك فرص النمو الاقتصادي.
- أثبتت دراستنا القياسية علاقة التأثير بين مؤشرات التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي من خلال نموذج
- اختبار جوهانسون. كما تم تقدير Zevecm وجدنا أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل
- نموذج تصحيح الخطأ لنموذج النمو الاقتصادي لنجد أن معامل التصحيح سالب ومعنوي بسرعة أكدت ان النمو الاقتصادي يتأثر طرديا بالميزان التجاري وسلبيا بتدفقات تعديل 6 سنوات ونصف .الاستثمار الأجنى المباشر على المدى الطويل. وقد اختبرنا سلامته وخلوه من المشاكل القياسية بمختلف الاختبارات .
- المساهمة السلبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل تعكس نوعية الاستثمارات وكذا ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر. كما أن قيمة

مساهمة الميزان التجاري في النمو الاقتصادي على المدى الطويل تعكس ضعف الآلة الإنتاجية في الجزائر بسبب طبيعة الاقتصاد الريعية، ما يؤكد حتمية القيام بإصلاحات عميقة تسمح بتطوير وزيادة الصادرات. للخروج من تبعية برميل النفط. وهو ما أشارت وتوصلت إليه دراسة *Hussain* Nureldin *M* التي وجدت أن تأثير التدفقات الرأسمالية والميزان التجاري على النمو الاقتصادي في عينة من دول إفريقيا ضعيف

- **جدول رقم1 دراسة السابقة الأولى في اللغة العربية**

الدراسة	الأولى
المؤلف	محمد سعيد رحمون و صدر الدين صواليلي
عنوان الدراسة	أثر مؤشرات التوازن الخارجي على النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة **(1970-2019)** دراسة قياسية باستخدام نموذج **vecem**
دار النشر	مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية المجلد **06** /العدد : **01** (2022) ص **97-113**
اهداف الدراسة	التعرف على التأصيل النظري لعلاقة مؤشرات التوازن الخارجي بالنمو الاقتصادي وكذا على طبيعة الاقتصاد الجزائري من خلال أهم مؤشر للأداء الاقتصادي-ميزان المدفوعات -كما يتطرق على واقع واتجاهات السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة؛ تقييم وتحديد أثر مؤشرات التوازن الخارجي على النمو الاقتصادي في الجرائر.
المنهج	المنهج المتبع التحليلي الوصفي المناسب لوصف وتحليل موضوع دراستنا. والمنهج الاستقرائي الاستنباطي المتمثل في الأدوات الإحصائية والقياسية لتقدير واختبار العلاقة بين متغيرات دراستنا.
ابرز النتائج	نتائج الدراسة إلى أن كل السلاسل الزمنية مستقرة في المحلي. وذلك بتطبيق نموذج تصحيح من نفس الدرجة (1) باستعمال كل من اختبار ديكي فولر و فليبس بيرو. والى وجود علاقة توازنيه الفرق الأول ومتكاملة طويلة الأجل باستعمال اختبار جوهانسون، كما وجدنا أن معامل تصحيح الخطأ في نموذج **VECEM** للنمو الاقتصادي سالب ومعنوي ما أقر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. والى أن الميزان التجاري يؤثر بشكل إيجابي عكس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

- **المصدر: من أعداد الطالب اعتمادا على العطيات**

المطلب الثاني : الدراسة الثانية هي دراسة سابقة لـ " مولاي بوعلام " و " سفير محمد " المعنونة بالتضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر _دراسة قياسية_ تهدف الدراسة إلى بناء نموذج فياس اقتصادي للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي الجزائر، في حالة الاقتصاد الجزائري، من مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية المجلد رقم 12 (2019) ص 696-708 حيث وجدنا علاقة طردية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، وهذا يعني أن معدل التضخم يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر،

لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة عل قطاع المحروقات يترتب عليها غالبا زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار وفق قطاعات النشاط الأخرى، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات لمقابلة الزيادة في الطلب. و حددت الإشكالية الرئيسية التي تمت معالجتها هي : ما طبيعة العلاقة الموجودة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1970-2015) ؟

و من أهم النتائج التي استخلصها الباحثين من هذه الورقة البحثية. من الناحية النظرية يمكن لمؤشر التضخم أن يكون ذو علاقة موجبة أو سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج وأثار السياسة الاقتصادية المتبعة. في حالة الاقتصاد الحزائري وجدنا علاقة طردية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي. وهذا يعني أن معدل التضخم يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر

- جدول رقم2 دراسة السابقة الثانية في اللغة العربية

الدراسة	الثانية
المؤلف	مولاي بوعلام و سفير محمد
عنوان الدراسة	التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر _ دراسة قياسية_
دار النشر	مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية المجلد رقم **12 (2019)** ص **696-708**
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر اضافة الى معرفة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة
المنهج	المنهج الذي استند عليه الباحثين هو وصفي تحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي المتمثل في الأدوات الإحصائية والقياسية لتقدير واختبار العلاقة بين متغيرات دراستنا.
ابرز النتائج	. ضرورة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات كما ركز علي تفعيل الإنتاجية في الجزائر من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل فعال و وضع الأسس الكفيلة بضبط التضخم عبر ترشيد سياسة الأجور، وينبغي التأكيد على أن سياسات التوظيف التي تقوم على منح المواطنين وظائف مستقرة و بأجور مرتفعة في القطاع الحكومي تحدث تشوهات في أسواق العمل وتعيق الجهود المبذولة لتنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد؛ و الاعتماد على نموذج جديد للنمو الاقتصادي في الجزائر يأخذ هذا النموذج التنويع الاقتصادي كعنصر أساسي في العمل المستقبلي للاقتصاد الجزائري و العمل على تطوير السوق المالي والبورصة فى تمويل وتنشيط الاقتصاد الوطني إعادة النظر في سياسة الدعم الوطنية التي تغطى المواد الغذائية الضرورية ومنتجات الطاقة، وكذلك المرافقة العامة

- المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على العطيات

المطلب الثالث : الدراسة الثالثة دراسة سابقة لـ " عادل مختاري " و " المحمد بين البار " تحت العنوان "انعكاسات صدمات السياستين النقدية و المالية على التوازن الخارجي في الجزائر دراسة قياسية للفترة *1990-2019* باستخدام منهجية SVAR من مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية من المجلد *05* / العدد *01* : (2021) ص : 301 – 320 و هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير صدمات السياستين النقدية والمالية ممثلتين في حجم الكتلة النقدية وسعر الصرف وحجم الإنفاق الحكومي على

التوازن الخارجي الجزائي ممثلا في ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2019 باستخدام منهجية أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن حدوث صدمة في سعر الصرف يخلف أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل. كما أن حدوث صدمة في كل من حجم الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي يخلف أثرا إيجابيا علن ميزان المدفوعات في الأجل

القصير ليتحول إلى أثر سلبي في الأجلين المتوسط والطويل. كما أظهرت النتائج فعالية السياسة النقدية في تحسين وضعيه ميزان المدفوعات الجزائي وهذا عكس السياسة المالية.

- جدول رقم *3* دراسة السابقة الثالثة في اللغة العربية

الدراسة	الثالثة
المؤلف	عادل مختاري و المحمد بن البار
عنوان الدراسة	انعكاسات صدمات السياستين النقدية و المالية على التوازن الخارجي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام منهجية SVAR
دار النشر	مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية من المجلد **05** / العدد : **01 (2021)** ص : **320-301**
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي في الجزائر سنوية بهدف الوقوف على الجوانب التالية: وذلك على ضوء بيانات محاولة ربط أداء السياستين النقدية والمالية بميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة و الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات في توضيح أثر كل من سعر الصرف وحجم الجزائر خلال فترة الدراسة و قياس مدى استجابة ميزان المدفوعات لصدمات السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
المنهج	الاعتماد في هذه الدراسة عل المنهج التحليلي الوصفي لعرض متغيرات الدراسة. إضافة إلى المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية لحديثة ممثله في نماذج أشعه الانحدار الذاتي الهيكلية SVARوذلك لدراسة أثر صدمات السياستين النقدية والمالية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال **الفترة** 1990-2019.
ابرز النتائج	حدوث صدمة في سعر الصرف يخلف أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل. كما أن حدوث صدمة في كل من حجم الكتلة النقدية والانفاق الحكومي يخلف أثرا إيجابيا علن ميزان المدفوعات في الأجل القصير ليتحول إلى أثر سلبي في الأجلين المتوسط والطويل. كما أظهرت النتائج فعالية السياسة النقدية في تحسين وضعيه ميزان المدفوعات الجزائي وهذا عكس السياسة المالية.

- **المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على العطيات**

المطلب الرابع: الدراسة الرابعة دراسة سابقة لـ " عبد الحكيم عاشور " و " بوبكر بن العايب " تحت عنوان "دراسة العلاقة السببية متغيرات مربع كالدور Nicholas Kaldor وتقلبات أسعار البترول في الجزائر :تحليل قياسي باستخدام منهجية Toda–*Yamamoto* من مجلة الاقتصادية للإحصاء التطبيقي المجلد *18* العدد *2* ديسمبر *2021* ص *241*–254 حيث حاول الباحثين من خلال هذه الورقة البحثية تحليل وقياس العلاقة السببية من متغير أسعار البترول من جهة وكل من النمو الاقتصادي، معدل التضخم، ميزان المدفوعات ومعدل البطالة من جهة أخرى في الجزائر خلال الفترة *1985–2017* و التى تمثل متغيرات المربع السحري لكالدور وذلك باستخدام منه منهجية Toda–Yaman ، حيث تم التوصل إلى غياب أي أثر لعلاقة سببية من سعر البترول اتجاه ميزان المدفوعات في حين أوضحت وجود أثر لعلاقة سببية بين سعر البترول وباقي متغيرات المربع السحري. كما أوضحت النتائج من خلال استعمال طريقة *ACP* توصلنا إلى علاقة عكسية بين أسعار البترول وكل من معدل البطالة ومعدل التضخم، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار البترول وكل من معدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات؛ توجد علاقة سببية فى اتجاه واحد من أسعار البترول إلى التضخم أي أن التغير في أسعار البترول يسبب التغير فى التضخم؛ وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من أسعار البترول إلى معدل البطالة، أي أن التغير فى أسعار البترول يسبب التغير في معدلات البطالة؛ وجود علاقة سببية فى اتجاه واحد من أسعار البترول إلى معدل النمو الاقتصادي، أي أن التغير في أسعار البترول يسبب التغير في معدلات النمو الاقتصادي؛ غياب العلاقة السببية فى الاتجاهيين من وإلى أسعار البترول من جهة وميزان المدفوعات من جهة أخرى أي أن التغير فى أسعار البترول لا يسبب التغير ميزان المدفوعات

- **جدول رقم*4* دراسة السابقة الرابعة في اللغة العربية**

الدراسة	الرابعة
المؤلف	"عبد الحكيم عاشور" و " بوبكر بن العايب "
عنوان الدراسة	"دراسة العلاقة السببية متغيرات مربع كالدور **Nicholas Kaldor** وتقلبات أسعار البترول في الجزائر
دار النشر	مجلة الاقتصادية للإحصاء التطبيقي المجلد **18** العدد **2** ديسمبر **2021** ص **241–254**
اهداف الدراسة	هدف النمو: يقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام **(%PIB)** فحسب كالدور يحيث يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 5 % حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن؛ هدف التوظيف : يقاس باستعمال النسب المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين، فحسبأن كالدور يجب يبلغ معدل البطالة 0% حيث أن التشغيل الكامل يعني الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق

	أدنى حجم من البطالة كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع؛ هدف استقرار الأسعار: يقاس بالنسبة المئوية للتضخم، يرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم بحيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية؛ هدف استقرار التوازن الخارجي: يقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام، حيث يرى كالدور أن الاختلال في ميزان المدفوعات والذي يعبر عنه في الغالب عن حالة العجز والذي يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما يؤثر سلبا على التوازنات الداخلية للاقتصاد ومن الأفضل أن يكون في حالة فائض 2%.
المنهج	من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة استخدما المنهج الوصفي من خلال إعطاء وصف نظري حول المربع السحري لكالدور، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والمنهج التجريبي من خلال استخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP وذلك من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات المربع السحري وتقلبات أسعار البترول، بالإضافة إلى دراسة اتجاه العلاقة السببية بينها وذلك باستخدام منهجية Toda
ابرز النتائج	علاقة عكسية بين أسعار البترول وكل من معدل البطالة ومعدل التضخم، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار البترول وكل من معدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات؛ توجد علاقة سببية فى اتجاه واحد من أسعار البترول إلى التضخم أي أن التغير في اسعار البترول يسبب التغير فى التضخم؛ وجود علاقة سببية فى اتجاه واحد من أسعار البترول إلى معدل البطالة، أي أن التغير فى أسعار البترول يسبب التغير فى معدلات البطالة؛ وجود علاقة سببية فى اتجاه واحد من أسعار البترول إلى معدل النمو الاقتصادي، أي أن التغير في أسعار البترول يسبب التغير في معدلات النمو الاقتصادي؛ غياب العلاقة السببية فى الاتجاهيين من وإلى أسعار البترول م جهة أخرى أي أن التغير فى أسعار البترول.

- المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على العطيات

المطلب الخامس : الدراسة الخامسة دراسة سابقة لـ " مسعودة خميسي " و " علي رعاد" تحت عنوان " عدم استقرار الاقتصاد الكلي و النمو الاقتصادي : دلائل من عينة من الدول النامية " من مجلة المؤسسة المجلد 9 العدد 1 بتاريخ 2020 و الهدف من هذه الورقة هو تحليل تأثير عدم استقرار الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي. تحقيقا لذلك، تستخدم متوسطات بعض المتغيرات للفترة 1995-2014 أبرزها مؤشري عدم استقرار الاقتصاد الكلي، والمتمثلان في تطاير معدل التبادل التجاري وتطاير معدلا لتضخم، كذلك النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى المستويات الابتدائية لنصيب الفرد من الدخل ورأس المال البشري في عينة مكونة من 39 دولة نامية، لتقدير انحدارات النمو النيوكلاسيكية للبيانات المقطعية. تظهر نتائجنا أن مؤشر تطاير معدل التضخم ومؤشر تطاير معدل التبادل التجاري پڑثران سلبا على النمو الاقتصادي بمستويات معنوية ملائمة. تم تنظيم الورقة على النحو التالي، الجزء الأول يبدا بالمقدمة، والجزء الثاني يطرح الأفكار التي تم تناولها في الدراسات السابقة بينما يستعرض الجزء الثالث المنهجية

المستخدمة في الدراسة لتحقيق أهدافها، أما الجزء الرابع، فيهتم بالجانب التطبيقي وتحليل نتائج تقدير انحدارات النمو، لنخلص في الجزء الأخير إلى مجموعة من النتائج والتطلعات. نموذج النمو النيو كلاسيكي المدعم بمقاييس عدم استقرار الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1995- 2014)، في عينة من الدول النامية، حيث تمثلت متغيرات الدراسة في المتغيرة الرئيسية وهي عدم استقرار الاقتصاد الكلى، وعدد من المتغيرات الشرطية المتمثلة في المستويات الابتدائية للناتج ورأس المال البشري، النمو السكاني والاستثمار

اين جاءت نتائج الدراسة مدعمة للفكرة القائمة حول التأثير السلمي لتقلبات الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك تماشيا مع ما تم إيجاده في معظم الدراسات السابقة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد اقتصرت على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير، ذلك بافتراض غياب مشكل داخلية المتغيرات المفسرة، فإذا ما تم رفع هذه الفرضية فإن المجال يفتح أما طرق تقديرية أخرى كطريقة المتغيرات الأدواتية، كذلك استخدام منهجية البيانات المقطعية الزمنية *Panel* بحكم إهمال الجانب الزمني في هذه الدراسة.

- **جدول رقم5 دراسة السابقة الخامسة في اللغة العربية**

الدراسة	الخامسة
المؤلف	" مسعودة خميسي " و " علي رعاد"
عنوان الدراسة	عدم استقرار الاقتصاد الكلي و النمو الاقتصادي : دلائل من عينة من الدول النامية
دار النشر	مجلة المؤسسة المجلد **9** العدد **1** بتاريخ **2020**
اهداف الدراسة	يبقى هدف اختيارنا لهذا البحث أساسا ينبع من أهمية الموضوع في حد ذاته، ومن فكرة اساسية وتساؤل رئيسي حول عدم استقرار الاقتصاد الكلي والتأثير في اختلافات نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي من خلال معدل الاستثمار، عبر عينة من الدول النامية. وعن دراسة هذا الأثر قمنا أولا بطرح أهم الأفكار المتناولة في الأدبيات النظرية السابقة، لتعرض بعد ذلك منهجية القياس الاقتصادي المستخدمة، لتنتقل بعد ذلك إلى الجانب التطبيقي هذا الموضوع، وتحليل نتائج تقدير انحدارات النمو، لنخلص في الأخير إلى مجموعة من النتائج والتطلعات لخصناها في حالة البحث
المنهج	المنهج المستخدم وصفي تحليلي استقرائي استنباطي
ابرز النتائج	. نموذج النمو النيو كلاسيكي المدعم بمقاييس عدم استقرار الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1995-2014)، في عينة من الدول النامية، حيث تمثلت متغيرات الدراسة في المتغيرة الرئيسية وهي عدم استقرار الاقتصاد الكلى، وعدد من المتغيرات الشرطية المتمثلة في المستويات الابتدائية للناتج ورأس المال البشري، النمو السكاني والاستثمار

- **المصدر: من اعاعداد الطالب اعتمادا على العطيات**

المبحث الثاني : دراسات سابقة باللغة الإنجليزية

المطلب الأول : الدراسة الأولى دراسة سابقة لـ **" Igor Chugunov "** و **" Mykola Pasichnyi "** و **" Valeryi Korovyi "** و **" Tetiana kaneva "** و **" Andrey Nikitishin "** تحت عنوان " السياسة المالية وسياسة رؤوس الأموال والتنمية الاقتصادية " من مجلة European *Journal of* Sustainable Development *(2021)* وينبغي أن يركز تنسيق السياسات المالية والنقدية على زيادة الرفاه العام والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل الطويل. تهدف هذه المقالة إلى تعزيز الأساس النظري والمنهجي لتكوين السياسة المالية والنقدية وتحديد المجالات ذات الأولوية لتحسين التنسيق بينها لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة. لقد طورنا نهجًا مؤسسيًا لدراسة المزيج المالي والنقدي. من المستحسن تهيئة ظروف نقدية مواتية للتدابير المالية وتشكيل ميزانية متوازنة للتنظيم النقدي. اقترح المؤلفون النموذج الهيكلي الوظيفي الذي يسلط الضوء على تأثير السياسات المالية والنقدية على الطلب الإجمالي. أظهرت النتائج عدم وجود آثار إيجابية للنفقات الحكومية العامة على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 19 اقتصادًا ناشئًا من 1995 إلى 2018. يعتمد تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي على جودة المؤسسات وتكوين النفقات والبنية المالية. وثمة ما يبرر ضرورة زيادة حصة النفقات الإنتاجية التي تؤثر تأثيرا إيجابيا على تنشيط الاقتصاد. وعلى المدى الطويل، ينبغي للسياسة النقدية أن تضمن مزيجا شاملا من الظروف التي تستهدف التضخم، والاستخدام التكيفي للأدوات لتحقيق الأهداف المتوسطة والنهائية. ويقلل كل من المبادئ المحسنة للسياسة المالية من حيث أدوات التخطيط الطويل الأجل والمؤشرات الرئيسية المعتدلة إلى حد ما في الميزانية من تأثير الآلية المالية على ديناميكيات الأسعار. يهدف تنسيق السياسات المالية والنقدية إلى تحقيق تضخم معتدل، والحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام، والقدرة على تحمل الديون، وتوازن المالية العامة .إذا تم تنفيذ سياسة نقدية ومالية نشطة، فإن أنشطة البنك المركزي تركز على ضمان استقرار الأسعار .ترتبط أولوية السياسة المالية بتهيئة ظروف مواتية "للنمو الاقتصادي من خلال التنظيم المناسب للإيرادات والنفقات وعجز الميزانية . اعتمادًا على الظروف الفعلية

- جدول رقم*6* دراسة السابقة الأولى في اللغة الإنجليزية

الدراسة	الأولى
المؤلف	**" Igor Chugunov "** و **" Mykola Pasichnyi "** و **" Valeryi Korovyi "** و **" Tetiana kaneva "** و **" Andrey Nikitishin "**
عنوان الدراسة	السياسة المالية وسياسة رؤوس الأموال والتنمية الاقتصادية
دار النشر	**European Journal of Sustainable Development (2021) 10, 1,p(42-52)**
اهداف الدراسة	تهدف الورقة إلى تعزيز الأساس النظري والمنهجي لتكوين السياسات المالية والنقدية وتحديد المجالات ذات الأولوية لتحسين التنسيق بينها لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة تعزيز القدرة الوظيفية للتكيف الوظيفي لنظام الميزانية من أجل زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي وتحفيز الطلب على الاستثمار.

المنهج	المنهج المعتمد عليه هو وصفي تحليلي
ابرز النتائج	. . أظهرت النتائج عدم وجود آثار إيجابية للنفقات الحكومية العامة على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 19 اقتصادًا ناشئًا من 1995 إلى 2018. يعتمد تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي على جودة المؤسسات وتكوين النفقات والبنية المالية. وثمة ما يبرر ضرورة زيادة حصة النفقات الإنتاجية التي تؤثر تأثيرا إيجابيا على تنشيط الاقتصاد. وعلى المدى الطويل

- المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على العطيات

المطلب الثاني : الدراسة الثانية : دراسة سابقة لـ " عبد القادر جلال" و " أحمد لوحباييت " و "نبيل جحة" تحت عنوان " النهج الاجتماعي والاقتصادي للبطالة في الجزائر(1990-2018) من مجلة :

" The -855 Page ,2021 Year ,1 Issue ,9 Volume ,bulletins research Scientific 868"

عملت الجزائر، بوصفها أحد البلدان النامية، على التصدي لها من خلال مجموعة من سياسات العمالة عن طريق إنشاء عدة إجراءات وبرامج تتناول العمل والعمالة في لتحقيق الاستقرار في سوق العمل. في هذه الورقة، سنحاول التركيز أساسا للأسباب التي أدت إلى اختلال توازن سوق العمل وبالتالي زيادة معدلات البطالة. ستهدف هذه الدراسة أيضًا إلى إظهار مساهمة البرامج والإجراءات المختلفة التي تم وضعها لمعالجة مشكلة البطالة يتضح من البيانات التي نوقشت أن معدلات البطالة في تذبذبت الجزائر بشكل ملحوظ في العقود الثلاثة الماضية. علاوة على ذلك، فإن الأشخاص المسنين فأقل من 25 سنة أكثر تأثرا بالبطالة من غيرهم. من الواضح أيضًا أن يستخدم قطاع الخدمات والتجارة معظم القوى العاملة النشطة في الجزائر بفضل سياسة الانفتاح التي تتبعها الحكومة الجزائرية. ان استراتيجية أكثر فعالية للحد من البطالة يجب أن تكون مبنية أولاً وقبل كل شيء على سياسات اقتصادية عقلانية لن تتعامل فقط مع مشكلة البطالة، ولكنها ستساعد أيضا على إيجاد حل أكثر جوهرية التحديات الاقتصادية. هذا يمكن أن يحافظ على نوع من الاستقرار والتوازن في كل من سوق العمل والاقتصاد الجزائري المعتمد ككل.

- **جدول رقم 7 دراسة السابقة الثانية في اللغة الإنجليزية**

الدراسة	الثانية
المؤلف	" عبد القادر جلال" و " أحمد لوحباييت " و "نبيل جحة"
عنوان الدراسة	النهج الاجتماعي والاقتصادي للبطالة في الجزائر(1990-2018) سنة **2021**
دار النشر	**Scientific research bulletins, Volume 9, Issue 1, Year 2021, Page The "855-868**
اهداف الدراسة	تستهدف هذه الدراسة إلى إظهار مساهمة البرامج والإجراءات المختلفة التي تم وضعها لمعالجة مشكلة البطالة
المنهج	المنهج وصفي تحليلي
ابرز النتائج	. و من أهم ما استنبطناه من النتائج أن معدلات البطالة في تذبذب بالجزائر بشكل ملحوظ في العقود الثلاثة الماضية. بالإضافة إلى ذلك فان الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن **25** عاما يتأثرون بالبطالة أكثر من غيرهم من الواضح أيضًا أن يستخدم قطاع الخدمات والتجارة معظم القوى العاملة النشطة في الجزائر بفضل سياسة الانفتاح التي تتبعها الحكومة الجزائرية. ان استراتيجية أكثر فعالية للحد من البطالة يجب أن تكون مبنية أولاً وقبل كل شيء على سياسات اقتصادية عقلانية لن تتعامل فقط مع مشكلة البطالة، ولكنها ستساعد أيضا على إيجاد حل أكثر جوهرية التحديات الاقتصادية. هذا يمكن أن يحافظ على نوع من الاستقرار والتوازن في كل من سوق العمل والاقتصاد الجزائري المعتمد ككل.

- **المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على العطيات**

المطلب الثالث : الدراسة الثالثة: دراسة سابقة لـ " JOÃO TOVAR JALLES " و " PAULO MEDAS" المعنونة بـ " النمو الاقتصادي بعد ارتفاع الديون " من مجلة " IMF WORKING PAPER INTERNATIONAL MONETARY FUND " و قامت بتوزيعها " AUTHORIZED FOR DISTRIBUTION BY PAULO MEDAS" كانت مستويات الديون، الخاصة والعامة، بالفعل عند مستويات قياسية قبل جائحة كوفيد 19، وارتفعت أكثر في عام 2020. تثير المديونية المرتفعة مخاوف بشأن ما إذا كانت ستقوض آفاق النمو في المستقبل. تساهم هذه الورقة في النقاش المستمر من خلال دراسة ما يحدث للنمو الاقتصادي بعد ارتفاع الديون. نحن نطبق طريقة إسقاط محلية على مجموعة بيانات جديدة من زيادة الديون في 190 دولة بين عامي 1970 و 2020. تظهر نتائجنا أن العلاقة بين زيادة الديون والنمو الاقتصادي معقدة. تميل زيادات الديون إلى أن يتبعها ضعف النمو الاقتصادي وانخفاض مستمر في الإنتاج. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة السلبية لا تستمر دائمًا. تميل الطفرات في الدين العام إلى أن

يكون لها التأثير الأكثر سلبية على آفاق النمو في المستقبل. هذا هو الحال بشكل خاص إذا كان الاقتصاد يعمل بالفعل مع فجوة إنتاج إيجابية كبيرة. كما تميل زيادات الديون إلى أن يتبعها نمو اقتصادي أضعف إذا كانت مستويات الديون الأولية مرتفعة، خاصة بالنسبة لارتفاع الديون الخاصة. تظهر نتائجنا أيضًا كيف تؤثر زيادة الديون على النمو المستقبلي. وترتبط زيادات الدين العام بضعف الاستثمار الخاص والعام بشكل خاص، على الرغم من أن الاستهلاك الخاص والعام يتأثر أيضًا سلبًا. يتبع الزيادات في ديون الشركات انخفاض الاستثمار الخاص والعام.تشير النتائج إلى أن الناتج ينخفض باستمرار بعد الطفرة الإجمالية للديون، لكن نمط النمو يعتمد على عوامل مختلفة بما في ذلك نوع زيادة الديون والظروف المالية الكلية الأولية .يتجلى أداء النمو الأسوأ بشكل خاص بين زيادات الدين العام .على الرغم من أن ارتفاعات الديون الخاصة تميل أيضًا إلى الارتباط بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي المحتمل.

تعتمد آثار زيادة الديون إلى حد ما على الظروف الاقتصادية الأولية، ولكن ليس دائمًا على الطريقة المتوقعة .ويزداد الأثر السلبي لارتفاع الدين العام على النمو في المستقبل وضوحا عندما يبدأ الاقتصاد من وضع دوري أقوى (فجوة كبيرة في الناتج الإيجابي .(تشير مثل هذه النتيجة إلى أن زيادات الديون المصحوبة بسياسة مالية مسايرة للدورات الاقتصادية ستكون أكثر اضطرابًا .من ناحية أخرى، ترتبط زيادة الديون الخاصة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مؤقتًا إذا كان الاقتصاد يشهد فجوة إيجابية كبيرة في الإنتاج.

يختلف تأثير زيادة الديون أيضًا اعتمادًا على المستويات الإجمالية الأولية للديون في الاقتصاد .إذا كان إجمالي الرافعة المالية مرتفعًا، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يكون في المتوسط أقل بنسبة 4 في المائة مقارنة بحالة

عدم زيادة الديون .ومع ذلك، إذا كانت الرافعة المالية منخفضة، فقد ترتبط زيادة الديون بزيادة النمو الحقيقي لبضع سنوات .ومن المثير للدهشة إلى حد ما أن هذه الآثار مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع ديون القطاع الخاص .فالمستوى الأولي لمجموع النفوذ ليس ذا صلة بالدين العام .يشير هذا إلى أن رافعة القطاع الخاص الزائدة

- **جدول رقم8 دراسة السابقة الثالثة في اللغة الإنجليزية**

الدراسة	الثالثة
المؤلف	**João Tovar Jalles** و **Paulo Medas**
عنوان الدراسة	النمو الاقتصادي بعد ارتفاع الديون
دار النشر	**IMF Working Paper International Monetary Fund** جويلية **2022**
اهداف الدراسة	استكشاف كيف أن الأنواع المختلفة من زيادة الديون لها تأثير مختلف على النمو المستقبلي اعتمادًا على المستوى الأولي لإجمالي الدين وحالة الاقتصاد (فجوة الإنتاج). الحجة هي أن المستوى الإجمالي للنفوذ الاقتصادي مهم لتقييم ما إذا كان المزيد من تراكم الديون قد يكون مفرطًا وله تأثير سلبي على النمو (ليم، 2019). وفي المستويات المنخفضة للديون، قد تكون الفوائد المتأتية من ارتفاع الديون أعلى – على سبيل المثال، تمويل الاستثمار المنتج والمساعدة في إدارة الدورات الاقتصادية – بينما عند مستويات الديون المرتفعة، قد يكون للزيادات الأخرى في الديون آثار سلبية أكثر. على سبيل المثال، إذا كان الاقتصاد يتمتع بالفعل برافعة مالية عالية،
المنهج	المنهج وصفي
ابرز النتائج	تشير النتائج إلى أن الناتج ينخفض باستمرار بعد الطفرة الإجمالية للديون، لكن نمط النمو يعتمد على عوامل مختلفة بما في ذلك نوع زيادة الديون والظروف المالية الكلية الأولية .يتجلى أداء النمو الأسوأ بشكل خاص بين زيادات الدين العام .على الرغم من أن ارتفاعات الديون الخاصة تميل أيضًا إلى الارتباط بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي المحتمل.تعتمد آثار زيادة الديون إلى حد ما على الظروف الاقتصادية الأولية، ولكن ليس دائمًا على الطريقة المتوقعة .ويزداد الأثر السلبي لارتفاع الدين العام على النمو في المستقبل وضوحا عندما يبدأ الاقتصاد من وضع دوري أقوى (فجوة كبيرة في الناتج الإيجابي .(تشير مثل هذه النتيجة إلى أن زيادات الديون المصحوبة بسياسة مالية مسايرة للدورات الاقتصادية ستكون أكثر اضطرابًا .من ناحية أخرى، ترتبط زيادة الديون الخاصة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مؤقتًا إذا كان الاقتصاد يشهد فجوة إيجابية كبيرة في الإنتاج. و يختلف تأثير زيادة الديون أيضًا اعتمادًا على المستويات الإجمالية الأولية للديون في الاقتصاد .إذا كان إجمالي الرافعة المالية مرتفعًا، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يكون في المتوسط أقل بنسبة 4 في المائة مقارنة بحالة عدم زيادة الديون .ومع ذلك، إذا كانت الرافعة المالية منخفضة، فقد ترتبط زيادة الديون بزيادة النمو الحقيقي لبضع سنوات . ومن المثير للدهشة إلى حد ما أن هذه الآثار مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع ديون القطاع الخاص .فالمستوى الأولي لمجموع النفوذ ليس ذا صلة بالدين العام .يشير هذا إلى أن رافعة القطاع الخاص الزائدة.

- **المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على العطيات**

المطلب الرابع : دراسة الرابعة : دراسة سابقة لـ Matthias Doepke " و Andreas Lehnert و Andrew W. Sellgren من كتاب الاقتصاد الكلي تم طباعة هذا الكتاب في بالاتينو والكمبيوتر الحديث باستخدام .LATEX هذا الكتاب هو كتاب مدرسي يستخدم في الدورة التمهيدية في الاقتصاد الكل يفي جامعة شيكاغو ،روبرتt تم تصميمه ليكون مكملا للاقتصاد الكلي بارو.في تدريس هذه الدورات ،وجدنا أن علاج بارو للموضوع لم يفيد المهارات الرياضية لطلابنا. على وجه الخصوص ،يعتمد بارو بشكل حصري تقريبا على الحدس الاقتصادي والرسوم البيانية لشرح رعاياه.الطلاب على دراية حساب التفاضل و

التكامل ،حتى يتمكنوا من إنشاء نماذج رسمية. هذا في معظم الحالات يسمح بمزيد من الخصوصية والإيجاز.حاولنا مواءمة فصولنا مع تلك الموجودة في كتاب بارو المدرسي. في بعض الأحيان لدينا

- **جدول رقم *9* دراسة السابقة الرابعة في اللغة الإنجليزية**

الدراسة	الرابعة
المؤلف	**Matthias Doepke** و **Andreas Lehnert** و **Andrew W. Sellgren**
عنوان الدراسة	كتاب اقتصاد الكلي
دار النشر	من كتاب الإقتصاد الكلي تم طباعة هذا الكتاب في بالاتينو والكمبيوتر الحديث باستخدام**LATEX** **Chicago university , Illinois**
اهداف الدراسة	ان الهدف الأسمى للمؤلفين في هذا الكتاب توضيح أساسيات اقتصاد الكلي و مدى أهميته و كذا العوامل المؤثرة فيه خاصة الدول النامية لمواجهة المشاكل اقتصادية و التصدي لها للرفع من اقتصاد الدولة
المنهج	المنهج الذي تعتمد عليه للمؤلفين هو المنهج الوصفي السردي
ابرز النتائج	أهم النتائج التي نستطيع أن نستخلصها من هذا الكتاب : التضخم و البطالة يؤثران سلبيا على النمو الاقتصادي و ذلك عند ارتفاعهما و كذا السياسة النقدية و المالية لهما علاقة بالتوازن الخارجي كما تلعب الوساطة المالية دورا هاما في المبادلات و السياستين المالية و النقدية .

- **المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على العطيات**

المبحث الثالث: الدراسات السابقة باللغة الفرنسية

المطلب الأول : الدراسة الأولى دراسة سابقة لـ " ZAD M'hamed " و " MOUTASSEM Dahou " بعنوان " تخفيض قيمة العملة والسياسة الاقتصادية في الجزائر: نهج الاقتصاد الكلي " من مجلة " *Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies* " *Vol 08, Number 03* في ديسمبر *2021* تحاول هذه الورقة تحليل وتقييم أثر سياسة تخفيض قيمة العملة دينار، باستخدام موندیل فليمنج، حول الاقتصاد الوطني جزائري. النهج المعتمد يطرح التفاعلات بين المتغيرات الرئيسية لإدراجها في تحسين تأثير التشديد النقدي يستمر في كثير من الأحيان في الأوقات العصيبة الحالة الاقتصادية. لتحقيق هدفنا، نحن لنبدأ باستدعاء الرئيسي شخصيات النموذج، ثم يحدد منظور مسار الاقتصاد في العقود الأخيرة. أخيرًا، يبدو أن هذا التخفيض في قيمة العملة التقييدية، في المرحلة الحالية، ليس لها كفاءة اقتصادية. وأخيراً، يُذكر عموماً أن هذا تخفيض قيمة العملة ليس سوى الخطوة الأولى في عملية الإصلاح الاقتصادي الكامل. وبالتالي، التحليل أننا التي أجريت تبدو بسيطة بما يكفي للأمل في أن مثل هذا وسيحافظ الإصلاح، عند اضطلاعه به، على مستويات المعيشة السكان.

- **جدول رقم 10 دراسة السابقة الأولى في اللغة الفرنسية**

الدراسة	الأولى
المؤلف	**' ZAD M'hamed " و " MOUTASSEM Dahou**
عنوان الدراسة	" تخفيض قيمة العملة والسياسة الاقتصادية في الجزائر: نهج الاقتصاد الكلي
دار النشر	**Vol 08, " Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies Number 03 ديسمبر 2021**
اهداف الدراسة	كان الغرض من هذه الدراسة تقييم آثار خفض قيمة العملة دينار جزائري عن الناتج القومي والميزان التجاري دمج تأثير التشديد النقدي صراحة في النموذج موندیل فلیمنج. لهذا الغرض، استخدامنا لنموذج **IS-LM-BP** لشرح سياسة تخفيض قيمة العملة والتعلم منها يبين أنه في حالة عدم وجود تشديد نقدي، يمكن لسياسة تخفيض قيمة العملة أن تحفز النمو الاقتصادي والعكس صحيح.
المنهج	المنهج وصفي تحليلي استقرائي
ابرز النتائج	يُذكر عموماً أن هذا تخفيض قيمة العملة ليس سوى الخطوة الأولى في عملية الإصلاح الاقتصادي الكامل. وبالتالي، التحليل أننا التي أجريت تبدو بسيطة بما يكفي للأمل في أن مثل هذا وسيحافظ الإصلاح، عند اضطلاعه به، على مستويات المعيشة السكان

- **المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على العطيات**

المطلب الثاني : الدراسة الثانية دراسة سابقة لـ " HADJAR Assia " تحت عنوان " الإصلاحات والنمو الاقتصادي في الجزائر " من مجلة" مجلة المالية و الاسواق المجلد *08* العدد *02* ص *186-202*

في هذه المقالة، يستند تحليلنا إلى الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر في المرحلة الانتقالية من اقتصادها من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي. وسنظهر أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحقق من خلال نجاح عملية الإصلاح وأن فتح السوق أتاح تنويع الشركاء **مثل** الصين وتركيا وفرنسا وإسبانيا. استخدام النهج الوصفي لعرض حالة الاقتصاد الجزائري والنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل العوامل الاقتصادية ذات الصلة من أبرز النتائج التي توصلنا اليها : تنفيذ سياسة إعادة هيكلة متعمقة للإطار التشغيلي للاقتصاد الوطني تنطوي، بالإضافة إلى إنشاء إطار قانوني وتنظيمي لضمان ظهور إطار مرن ومحفز لعمل المشاريع و نظام مصرفي فعال وسوق مالية نشطة ؛ توافر الأراضي للاستثمار ؛ إطار للمنافسة خال من الامتيازات والاحتكارات الفعلية والعقبات التي يفرضها الجمود الإداري بوجه خاص. و كذا إطلاق استراتيجية وطنية لإعادة نشر الإنتاج من أجل إنشاء آلية لتشجيع وتعبئة الاستثمار الوطني والأجنبي ؛ تنفيذ سياسة لتعزيز وتطوير قدرات الابتكار والبحث والتطوير ونظم المعلومات التجارية

- **جدول رقم*11* دراسة السابقة الثانية في اللغة الفرنسية**

الدراسة	الثانية
المؤلف	**HADJAR Assia**
عنوان الدراسة	الإصلاحات والنمو الاقتصادي في الجزائر
دار النشر	مجلة المالية و الاسواق المجلد **08** العدد **02** ص **186-202** سنة **2021**
اهداف الدراسة	ترتبط أهداف هذه الدراسة بالأحداث الراهنة للدولة وشواغلها، لأن النمو الاقتصادي مفهوم حديث العهد ويجري تنفيذه حاليا. وبغية حل هذه المشكلة، يفترض أن الإصلاحات وبرامج التعاون قد أنشأت الهيكل الصناعي الذي سيمكن من تحقيق اقتصاد تنافسي.
المنهج	استخدم الباحث النهج الوصفي والتاريخي والتحليلي الذي نقدمه لتاريخ الاقتصاد الجزائري والإصلاحات المتعلقة به وتحليل مؤشر نمو الميزان التجاري، وكذلك معدل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2008-2018
ابرز النتاج	أبرز النتائج التي توصلنا اليها : تنفيذ سياسة إعادة هيكلة متعمقة للإطار التشغيلي للاقتصاد الوطني تنطوي، بالإضافة إلى إنشاء إطار قانوني وتنظيمي لضمان ظهور إطار مرن ومحفز لعمل المشاريع و نظام مصرفي فعال وسوق مالية نشطة ؛ توافر الأراضي للاستثمار ؛ إطار للمنافسة خال من الامتيازات والاحتكارات الفعلية والعقبات التي يفرضها الجمود الإداري بوجه خاص. و كذا إطلاق استراتيجية وطنية لإعادة نشر الإنتاج من أجل إنشاء آلية لتشجيع وتعبئة الاستثمار الوطني والأجنبي ؛ تنفيذ سياسة لتعزيز وتطوير قدرات الابتكار والبحث والتطوير ونظم المعلومات التجارية

- **المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على العطيات**

لمطلب الثالث: الدراسة الثالثة دراسة سابقة لـ " Bernard Bonin " التي تحمل عنوان " التوازن الخارجي " من مجلة " L'Actualité économique , numéro 1, Volume 41 " ص 109-114 بتاريخ 22 نوفمبر 2022 في هدا المقال قام الباحث بطرح اشكالية التوازن الخارجي و كل ما يتعلق به و كدا العوامل المؤثرة فيه و العلاقة بالتوازن الداخلي كما لمح على وضع خطة استراتيجية بهدف رفع مستوى التوازن الخارجي و تطرق الى عدة عوامل كميزان المدفوعات و الإنفاق الاستهلاكي و الأسعار و النمو السكاني و من أهم النتائج ان الولايات المتحدة واليابان، دائمًا ما تكون عشوائية ومرقطة بشكل خاص استنتاجات المجلس التوقعات الاقتصادية لك الإنفاق الاستهلاكي في عام 1970 مشروط، بطبيعة الحال، من جانب أولئك الذين يؤثرون على إمكانات الإنتاج .الاستهلاك، بحاجة أذكرك، هو الطلب السائد على السلع والخدمات: في عام 1962 بلغ متوسطه 68.3 في المائة من النفقات الوطنية إجمالية. على المدى الطويل، تميل إلى أن تفوق المكونات الأخرى من النفقات الوطنية الإجمالية التي تشكلت منها

- **جدول رقم12 دراسة السابقة الثالثة في اللغة الفرنسية**

الدراسة	الثالثة
المؤلف	**Bernard Bonin**
عنوان الدراسة	التوازن الخارجي
دار النشر	**" Volume 41, numéro 1, L'Actualité économique** **109-114**ص **2022** نوفمبر **22** بتاريخ
اهداف الدراسة	الهدف العام في سلسلة من الأهداف الإقليمية المحددة مقترحات سياساتية موجزة وشاملة، لن نكون قد أحرزنا أي تقدم كبير
المنهج	وصفي سردي
ابرز النتائج	. واحدة من أهم النتائج ،اختتام مجلس التوقعات الاقتصادية ، وخاصة المكان الذي تكون فيه الولايات المتحدة و اليابان عشوائية دائما ،يؤثر الإنفاق الاستهلاكي في عام 1970على إمكانية استهلاك الإنتاج ، يجب أن أذكرك ،هو الطلب الرئيسي على السلع والخدمات: في عام 1962بلغ متوسطه 68.3 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي.على المدى الطويل، فإنها تميل إلى التفوق على المكونات الأخرى للإنفاق القومي الإجمالي التي تتشكل منها

- **المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعطيات**

المطلب الرابع : الدراسة الرابعة: دراسة سابقة لـ " BOUSSAFI Kamel " التي تحمل عنوان " البطالة في الجزائر: تحليل اقتصادي كلي تطبيق من مجلة :

N° 28 vol 1 Revue des Sciences Économiques de Gestion et de Commerce ′

2013 – و الإشكالية المطروحة أين مكان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في هذا النمط ؟ في هذا المقال تطرق الى جزء مهم من النظريات عل البطالة، شرح السبب، في ظروف معينة، الصدمات اسمي (إجمالي الطلب)قد يزيل مؤقتًا العمالة والإنتاج والبطالة قيمها الطويلة الأجل. لأنه إذا كان شير إلى النموذج Western Economic في هذه الحالة مكان الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال " نعتقد أن الأكثر من السهل إدراكهما إذا كانت هناك علاقة بين الصدمة الاسمية والصدمة الحقيقية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، هو شرح البطالة كدالة على المتغيرات التي تقدر الاختلاف عوامل التأثير الموضوعة من خلال نظريات البطالة. الاستنتاج هو أن يصبح العامل الاسمي مهمة منذ اللحظة التي النتائج التي تولدت عن برنامج التكيف بدأت الهيكلية في الوزن بشأن قرارات الموظفين الاقتصادية .و استنتاجات هذا التحليل مثيرة للاهتمام: إذا كان العامل الاسمي كان له تأثير منخفض على خفض البطالة (nua < nun) في ذلك الوقت عندما تبدأ الإصلاحات، تصبح هذه الإصلاحات أكثر أهمية من *34*ربعًا أي منذ اللحظة التي تولدت فيها النتائج وقد بدأ برنامج التكيف الهيكلي يلقي بثقله على قرارات الوكلاء الاقتصاديين. وبالتالي، فإن نمو على المدى القصير، خلقت السياسة النقدية تأثير وهم على الحد من البطالة

– جدول رقم *13* دراسة السابقة الرابعة في اللغة الفرنسية

الدراسة	الرابعة
المؤلف	**BOUSSAFI Kamel**
عنوان الدراسة	البطالة في الجزائر: تحليل اقتصادي كلي تطبيقي:
دار النشر	**N° Revue des Sciences Économiques de Gestion et de Commerce** **28 vol1**ص 69-84
اهداف الدراسة	التطرق الى البطالة و طرق معالجتها
المنهج	المنهج وصفي تحليلي استقرائي
ابرز النتائج	. يصبح العامل الاسمي مهما منذ اللحظة التي تبدأ فيها النتائج الناتجة عن برنامج التكيف الهيكلي في التأثير على القرارات الاقتصادية للموظفين .واستنتاج هذا التحليل مثير للاهتمام .إذا كان للعوامل الاسمية تأثير منخفض على انخفاض البطالة في وقت إطلاق الإصلاحات (نوا <نون) ، فإن هذه الإصلاحات ستكون أكثر أهمية مما كانت عليه في الأرباع الـ 34.أي منذ اللحظة التي تم فيها إنشاء النتائج وبدأت في التأثير على قرارات الكيانات الاقتصادية. وهكذا ، والنمو على المدى القصير ، خلقت السياسة النقدية تأثير الوهم على الحد من البطالة.

- **المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على العطيات**

المطلب الخامس: الدراسة الخامسة دراسة سابقة لـ " طلال عمراني **"** تحت عنوان " السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار والخروج الأزمات المالية والاقتصادية " من مجلة : Economic Development Review, University of Echahid Hamma Lakhdar, Eloued, Algeria, Issue 3 Juin 2 لطالما كان دور الدولة في الاقتصاد موضع جدل بين الاقتصاديين. وفقًا لليبراليين، يقتصر دور الدولة على السماح للسوق بالعمل، إلى سد بعض الثغرات، وإنتاج معدات عامة معينة، ولا سيما لضمان سلامة السلع والأشخاص. يميل السوق بطبيعة الحال إلى التنظيم الذاتي، في سياق مجاني اقتراح اللجنة بوضع توجيه للمجلس بشأن التقريب بين قوانين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. بل على العكس من ذلك، فإن أنصار الدور الأكثر نشاطا للدولة في الاقتصاد لا يعتقدون أن السوق نظراً لأوجه قصورها وعيوبها، فقد تؤدي في جميع الظروف إلى أفضل حل ممكن. التطورات في العلوم الاقتصادية ومعالم القرن العشرين قرن من الزمان تم منح البرلمان الأوروبي أدوارًا جديدة من خلال سياسة الميزانية. في ضوء هذا الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد، سنحاول في الوقت الحاضر مادة لتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة المالية في أوقات الأزمات أكثر من تعاقب الأزمات المالية والاقتصادية منذ منتصف عام 2007، يخلق «صدام النماذج» الذي يتجلى من وقت لآخر، بين نظريات من النوع الكينزي وتلك المستوحاة من الليبرالية الجديدة السائدة. من اهم النتائج هو الواقع أن تعاقب الأزمات المالية والاقتصادية منذ النصف الثاني من عام 2007 قد أوجد صدام النماذج الذي يتجلى من وقت لآخر، بين الكينزية و الكينزية مستوحاة من الليبرالية الجديدة المهيمنة، وتدفعنا للتشكيك في التفكير الحالي كينز وفرصه في توجيه عمل الحكومات من أجل ضمان التنمية مستدامة ومزدهرة وإيجاد طرق للخروج من الأزمة من خلال الاستفادة الكاملة من السياسة المالية كأداة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

- **جدول رقم *14* دراسة السابقة الخامسة في اللغة الفرنسية**

الدراسة	الخامسة
المؤلف	طلال عمراني
عنوان الدراسة	السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار والخروج الأزمات المالية والاقتصادية
دار النشر	**Economic Development Review, University of Echahid Hamma Lakhdar, Eloued, Algeria, Issue 3 Juin 2017**
اهداف الدراسة	الهدف الرئيسي من هذه المقالة ايجاد حلول للاستقرار الاقتصادي في ظل وجود الأزمة و الطريقة المثلى لطمأنة الإقتصاديين أصحاب المصلحة في ظل الأزمة و توضيح دور السياسة الجزائر في الاقتصاد الوطني منذ انتعاش السيادة الوطنية في جويلية 1962. أهميته في تمويل التراكم وضعفه أمام في أسعار النفط العالمية.
المنهج	المنهج وصفي سردي

ابرز النتائج	. من اهم النتائج هوالواقع أن تعاقب الأزمات المالية والاقتصادية منذ النصف الثاني من عام 2007 قد أوجد صدام النماذج الذي يتجلى من وقت لآخر، بين الكينزية و الكينزية مستوحاة من الليبرالية الجديدة المهيمنة، وتدفعنا للتشكيك في التفكير الحالي كينز وفرصه في توجيه عمل الحكومات من أجل ضمان التنمية مستدامة ومزدهرة وإيجاد طرق للخروج من الأزمة من خلال الاستفادة الكاملة من السياسة المالية كأداة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل والذي تحدثنا فيه عن الدراسات السابقة والتي قمنا بالاعتماد عليها في هذه الدراسة فان اغلبيه الدراسات كانت لها نفس النتائج حيث ان مؤشرات مربع كالدور تؤثر تاثيرا سواء كان ايجابيا أو سلبيا على الاقتصاد الكلي وان التضخم والبطالة لهما علاقه بشكل خاص في التاثير على النمو الاقتصادي لانه كل ما كانت البطالة مرتفعه انخفضت نسبه النمو الاقتصادي نفس الشيء بالنسبه للتضخم الذي له اثار جانبيه وسلبيه على اقتصاد الوطن وكل هذه الدراسات التي رايناها في هذا الفصل نلاحظ ان مؤشرات اقتصاد الكلي لها علاقه ببعضها البعض ولا نستطيع معرفه اقتصاد لدوله حتى نقوم بدراسة هذه المؤشرات التي تتمثل في ميزان المدفوعات الذي هو التوازن الخارجي وهو عباره عن صادرات وواردات وكذا البطاله والتضخم والنمو الاقتصادي

الفصل الثالث:

الإطار التطبيقي لبرنامج الانحدار الذاتي VAR

الفصل الثالث

تمهيد الفصل الثالث:

نموذج التشغيل الذاتي للمتجهات (VAR) هو واحد من أكثر النماذج نجاحًا ومرونة، ونماذج سهلة الاستخدام لتحليل السلاسل الزمنية المتعددة المتغيرات. إنه كذلك امتداد طبيعي للنموذج الوحيد العدواني الذاتي إلى متعدد المتغيرات الديناميكي السلسلة الزمنية. أثبت نموذج *VAR* أنه مفيد بشكل خاص وصف السلوك الديناميكي للسلسلة الزمنية الاقتصادية والمالية للتنبؤ. غالبًا ما يوفر تنبؤات متفوقة لأولئك من univariate نماذج متسلسلة زمنية ومعادلات متزامنة مفصلة قائمة على النظرية نماذج. التوقعات من نماذج *VAR* مرنة للغاية لأنها يمكن أن تكون مشروطة بالمسارات المستقبلية المحتملة لمتغيرات محددة في

نموذج.

بالإضافة إلى وصف البيانات والتنبؤ بها، فإن نموذج *VAR* هو أيضًا المستخدمة للاستدلال الهيكلي وتحليل السياسات. في التحليل الهيكلي، بالتأكيد افتراضات حول الهيكل السببي للبيانات قيد التحقيق، والآثار السببية الناجمة عن الصدمات غير المتوقعة أو إلى متغيرات محددة بشأن المتغيرات الواردة في النموذج .عادة ما يتم تلخيص هذه التأثيرات السببية مع الاستجابة الدافعة وتنبؤات باختلافات الأخطاء.

يركز هذا الفصل على تحليل التباين الثابت متعدد المتغيرات باستخدام نماذج تقنية حكم الفيديو المساعد. ويصف الفصل التالي ما يلي :تحليل السلاسل الزمنية المتعددة المتغيرات غير الثابتة باستخدام نماذج *VAR* التي تقوم بدج علاقات التكامل

المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي VAR(Vectrial Autorégressive)

المطلب الأول : تعريف نموذج الإنحدار الذاتي VAR

نموذج المتجه الذاتي (VAR) هو نموذج متسلسل زمني متعدد المتغيرات يحتوي على نظام معادلات ***n*** لمتغيرات الاستجابة الثابتة المتميزة ***n*** كدوال خطية للاستجابات المتأخرة وغيرها من المصطلحات. تتميز نماذج VAR أيضًا بدرجتها ***p*** ؛ تحتوي كل معادلة في نموذج VAR (p) على تأخيرات ***p*** لجميع المتغيرات في النظام.

تنتمي نماذج VAR إلى فئة من نماذج السلاسل الزمنية الخطية متعددة المتغيرات تسمى نماذج متوسط التحرك الذاتي المتجه (VARMA). على الرغم من أن ™ Toolbox الاقتصاد القياسي يوفر وظيفة لإجراء تحليل شامل لنموذج VAR (p) من تقدير النموذج إلى التنبؤ والمحاكاة)، فإن صندوق الأدوات يوفر دعمًا محدودًا للنماذج الأخرى في فئة VARMA.

بشكل عام، نماذج السلاسل الزمنية الخطية متعددة المتغيرات مناسبة تمامًا لما يلي:

- نمذجة حركات العديد من السلاسل الزمنية الثابتة في وقت واحد.
- قياس التأثيرات المتأخرة بين متغيرات الاستجابة في النظام.
- قياس آثار السلاسل الخارجية على المتغيرات في النظام. على سبيل المثال، تحديد ما إذا كان وجود تعريفة مفروضة مؤخرًا يؤثر بشكل كبير على العديد من السلاسل الاقتصادية القياسية.
- توليد تنبؤات متزامنة لمتغيرات الاستجابة. (Helmut Lütkepohl, 2005)

المطلب الثاني : تعريف برنامج eviews :

هو أحد تطبيقات الحاسب الآلي الذي يستخدمه الباحثون في التحليل الإحصائي للبيانات ولكنها لم تكن المهمة الرئيسية لبرنامج eviews، بل كان في الأساس يستخدمه الباحث للقياس الاقتصادي وبناء وتصميم النماذج الاقتصادية والتحليل الاقتصادي للبيانات، وهو عبارة عن برنامج tsp (برنامج تحليل إحصائي للسلاسل الزمنية) بصورة مطورة تمت من خلال Quantitative Micro Software وذلك بتطوير لغة البرمجة الخاصة ببرنامج eviews، وتم إصداره بعد التطوير في شهر مارس من عام 1994م، ويمتلك برنامج التحليل الإحصائي حماية متميزة وخاصة حيث أنه لا يمكن تشغيله على أي جهاز حاسب إلا بعد تسجيل الباحث الهوية الشخصية لجهاز الحاسب الآلي بواسطة الشبكة العنكبوتية، وأيضاً تشعر الباحث في حال وجود تحديث لبرنامج التحليل الإحصائي eviews فيتم تحديثه من قبل الباحث على جهاز الحاسب الآلي بواسطة شبكة الإنترنت للوصول إلى موقع شركة برنامج التحليل الإحصائي ***eviews*** ليتم التحديث. حيث يستطيع برنامج ***eviews*** التعامل مع نماذج الانحدار مثل: اختلاف التباين Heteroskedasticity، الارتباط الذاتي

Autocorrelation، أخطاء صياغة النماذج Misspecification ، الارتباط المتعدد Multicollinearity ويتمكن الباحث من تقدير هذه النماذج وقدرة الباحث على حل المشاكل الإحصائية الناتجة عنها (Gujarati, 2004, p. 187)

المطلب الثالث :التعريف بالمتغيرات:

ان المتغيرات التي استخدمناها في هذه الدراسة ومنه أول متغير سنتطرق اليه الناتج المحلي الذي رمزنا له بـ gdp و الوحدة مليار دينار و أما ثاني متغير هو البطالة الذي رمزنا له بـ ***ump*** و وحدتها هي النسبة المئوية و ثالث متغير هو معدل التضخم ذو الرمز imf و وحدته كذلك النسبة المئوية و أما المتغير الرابع الصادرات و الذي نرمز له بـ ***lx*** و وحدته بمليار دولار و اخر متغير هو الواردات الذي نرمز له ***lm*** و وحدته كذلك مليار دولار في الفترة الممتدة من (1991- 2021) و قد استندنا من قاعدة البيانات مستخرجة من جامعة شربروك الكندية و سنلخص هذه المعطيات في الجدول الأتي :

- الجدول 15 رقم يمثل التعريف بالمتغيرات

المتغير	الرمز	الوحدة	مصدر البيانات	الفترة
الناتج المحلي الخام	*GDP*	مليار الدولار	*perspective.usherbrooke.ca*	*2021-1991*
معدل التضخم	*INF*	النسبة المئوية	*perspective.usherbrooke.ca*	*2021-1991*
معدل البطالة	*UMP*	النسبة المئوية	*perspective.usherbrooke.ca*	*2021-1991*
الصادرات	*LX*	مليار الدولار	*perspective.usherbrooke.ca*	*2021-1991*
الواردات	*LM*	مليار الدولار	*perspective.usherbrooke.ca*	*2021-1991*

- المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات

التحليل البياني للمنحنيات:

التحليل البياني للمنحنيات الخاصة بكل من الناتج المحلي الخام ومعدل التضخم ومعدل البطالة والصادرات والواردات:

من خلال ملاحظتنا وتحليلنا لمنحنى الخاص بالناتج المحلي الخام فإننا نلاحظ ان هذا الأخير معدله بقيه ثابتا خلال المرحلة الممتدة من 1960 إلى 1970 ليبدا بالارتفاع نسبيا من 1970 إلى غايه 1980 ويبقى ثابت نسبيا إلى غايه عام 2000 ليرتفع ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة من 2000 إلى 2010

- الشكل رقم 3 يمثل الخاص بالناتج المحلي الخام

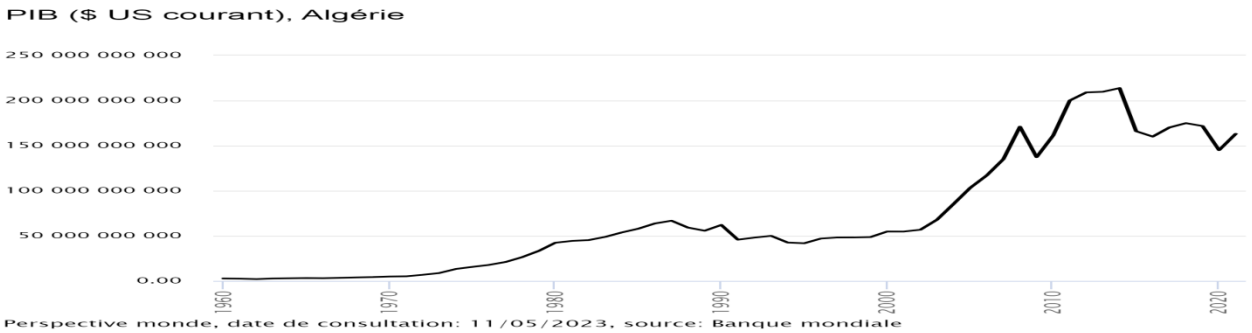

- المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات

أما بالنسبة للمنحنى الخاص بمعدل التضخم فإننا نلاحظ عدم ثباته خلال الفترة كاملة حيث نرى انه يرتفع وينخفض نسبيا طول الفترة دون ثباته

- الشكل رقم4 يمثل الخاص بالتضخم

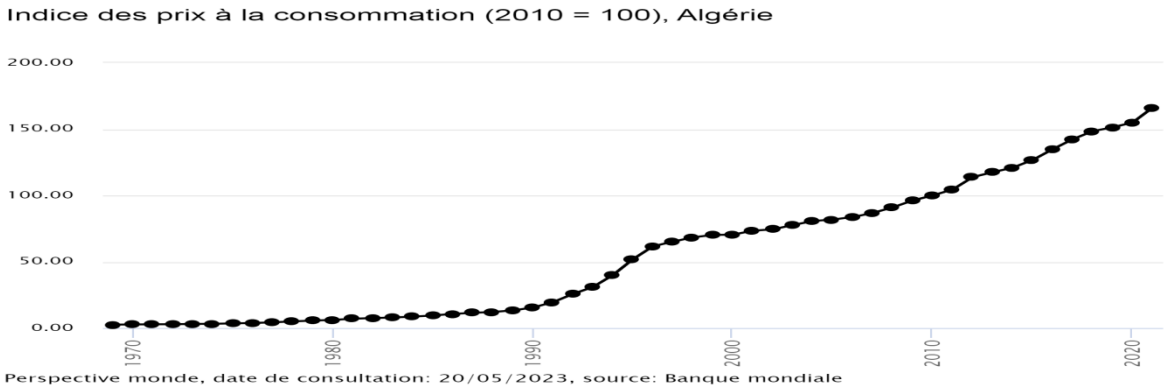

- المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات

أما فيما يخص المنحنى معدل البطالة فإننا نلاحظ انه مرتفع خلال الفترة الأولى ليعود بالانخفاض تدريجيا حتى الالفينيات ليقوم بثبات عند قيمه معينة من الفترة 2000 إلى 2020

- **الشكل رقم 5 يمثل الخاص بالبطالة**

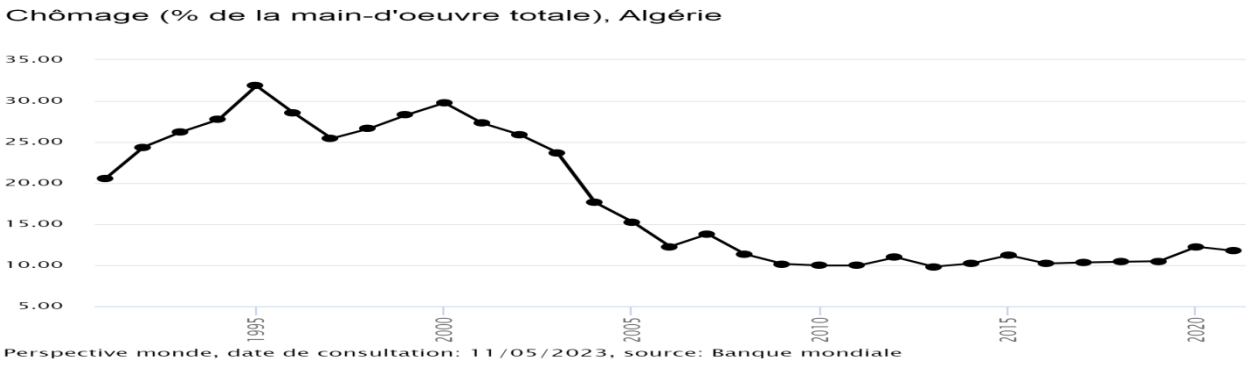

- **المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات**

من خلال تحليلنا لمنحنى خاص بمعدله الصادرات فإننا نلاحظ الثبات المنحنى في الفترة الممتدة من 1960 إلى 1970 وبقيمه منخفضه جدا ليعود بارتفاع تدريجيا خلال الفترة في 1970 حتى يعود بالانخفاض والارتفاع تدريجيا خلال الفترة ما بين 2010 حتى 2020

- **الشكل رقم 6 يمثل الخاص بالصادرات**

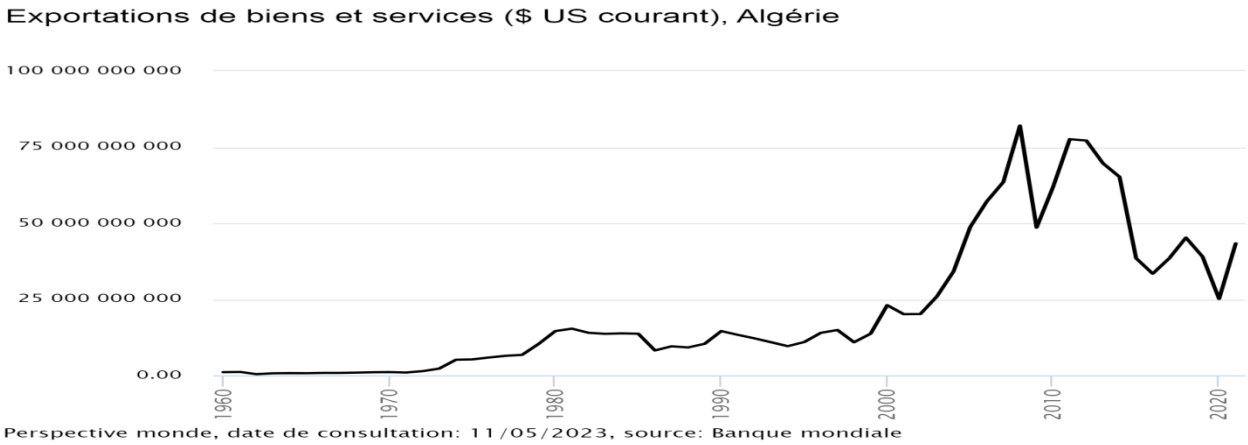

- **المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات**

أما بالنسبة للمنحنى الخاص بالوالدات فان نلاحظ ان القيمة الثابتة خلال الفترة الممتدة من 1960 حتى 1970 ليعود بالارتفاع تدريجيا ويبقى ثابتا خلال فتره 1980 حتى الالفينات ليرتفع نسبيا خلال الالفينيات

- **الشكل رقم 7 يمثل الخاص بالواردات**

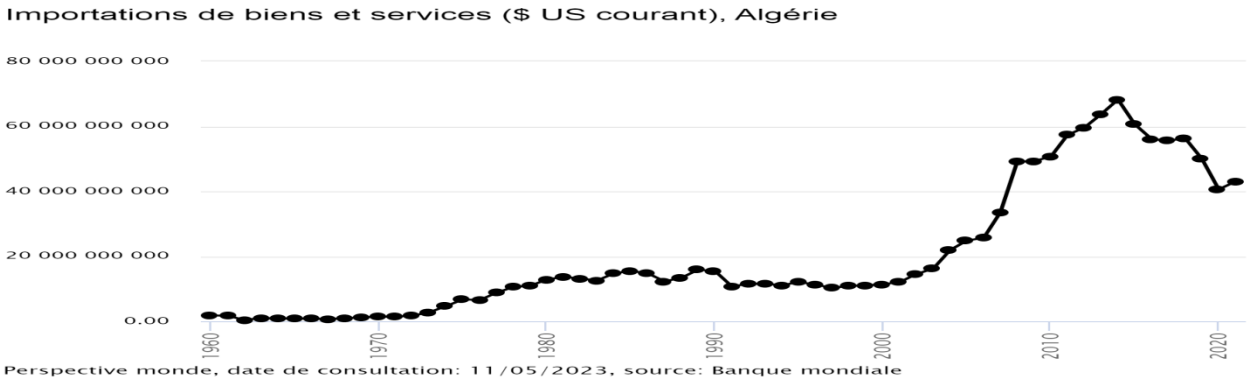

- **المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات**

المبحث الثاني :الإطار التطبيقي لنموذج VAR

المطلب الأول : تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي VAR

إختبار الإستقرارية : تتميز بيانات السلاسل الزمنية غالبا بعدم ثبات المتوسط والتباين وهذا نتيجة لنموها وتغيرها عبر فترات زمنية ويأتي اختبار الإستقرارية لدراسة خصائص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها وتحديد درجة تكاملها وذلك قبل استخدامها في تحليل الاحصائي تحسبا من الحصول على نتائج زائفة أو مضللة لا تعكس الواقع الفعلي للعلاقة محل البحث, ويتم اجراء اختبار الاستقرار بعده طرق وقد اعتمدت الدراسة الحالية استخدام اختبارين من اختبار جذر الوحدة وهما اختبار ديكي_فولر **Augmented Dicky Fuller (ADF)** و فيلبس بيرون(Phillips perron (PP

- **اختبار ديكي فوللر الموسع:** يعد اختبار ديكي و فولر **(ADF)** احد اهم اختبارات جذر الوحدة المستخدمة في علاج البيانات وهو عبارة عن تعديل وتطوير الاختبار ديكي–فولر البسيط وذلك بأدراج عدد من الفروق ذات الفجوات الزمنيه ***m*** لتفادي مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء و ياخذ اختبار ديكي فوللر الموسع الصيغ الأتية:

$$\Delta Y_1=\Omega Y_{t-1}+\Sigma\alpha_i \Delta Y_{t-1}+\mu_t \quad \text{.....(1}$$

$$\Delta Y_1=\beta_1+\Omega Y_{t-1}+\Sigma\alpha_i \Delta Y_{t-1}+\mu_t \quad \text{.....(2}$$

$$\Delta Y_1=\beta_1+\beta_2 t+\Omega Y_{t-1}+\Sigma\alpha_i \Delta Y_{t-1}+\mu_t \quad \text{.....(3}$$

ويجري اختبار فرض العدم H_0 في النماذج الثلاثة مقابل الفرض البديل H_1 على النحو التالي :

السلسلة الزمنية غير مستقرة $H_0 :\Omega=0$

السلسلة الزمنية مستقرة $H_1 :\Omega<0$

- **اختبار فيلبس بيرون : (Phillips–Perron)**

يعتمد اختبار فيليبس بيرون (PP) على استخدام الأساليب الإحصائية غير المعملية لمعالجة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء دون إضافة فروقات ذات فجوات زمنية كما هو الحال في اختبار ديكي فوللر السابق ويجري هذا الاختبار بالاعتماد على المعادلة الأتي

$$X_t = u + pX_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(4}$$

حيث ان:

-المتغير قيد الدراسة في الفترة $t-1$ px_{t-1}

-المتغير قيد الدراسة في الفترة X_t

-حد الخطأ العشوائي : ε_t

- مقدار ثابت : **u**

أما بالنسبة هذا الاختبار يتم تقدير المعادلة رقم 4 باستخدام طريقة المربعات الصغرى **ols** ويتم إجراء التصحيح الغير المعلمي للإحصائية **t** الخاصة بالمعلمة **p** وبحسب هذا الاختبار فان السلسلة الزمنية تعد مستقرة اذا كانت قيمه **p** سالبة ومعنوية احصائيا

- **جدول رقم 16 نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى**

المرحلة	المستوى					
اختبار	ADF			PP		
	الاحتمالية	القيمة المحسوبة	القرار	الإحتمالية	القيمة المحسوبة	القرار
Lgdp	0.0831	-2.71075	مستقرة	0.1256	-2.5143	غير مستقرة
Lx	0.6145	-1.301254	غير مستقرة	0.6180	-1.3067	غير مستقرة
Lm	0.347	-1.8532	غير مستقرة	0.7134	-1.0587	غير مستقرة
Ump	0.8446	-0.6587	غير مستقرة	0.7827	-0.8787	غير مستقرة
Inf	0.2268	-2.1545	غير مستقرة	0.2379	-2.12192	غير مستقرة

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *Eviews12*

أظهرت نتائج الاختبار كما هو مبين في جدول الاتي ان متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى حيث كان جميع القيم المحسوبة المطلقة لاختبار الموسع واختبار اقل من القيم المطلقة الحرجة عند المستويات المعنوية 1% و 5%

- **جدول رقم 17 نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول**

المرحلة	المستوى					
اختبار	ADF			PP		
	الاحتمالية	القيمة المحسوبة	القرار	الإحتمالية	القيمة المحسوبة	القرار
Lgdp	0.0000	-9.0881	مستقرة	0.0001	-24.0318	مستقرة
Lx	0.0004	-4.9497	مستقرة	0.0005	-4.9055	مستقرة
Lm	0.0227	-3.3291	مستقرة	0.0235	-3.3129	مستقرة
Ump	0.0020	-4.3397	مستقرة	0.0020	-4.3245	مستقرة
Inf	0.0038	-4.0909	مستقرة	0.0000	-5.7860	مستقرة

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *Eviews1*

أما بعد الاطلاع على الفروقات الأولى للمتغيرات كما في جدول أعلاه الموضحة نلاحظ ان متغيرات ump lx lm Lgdp inf أصبحت مستقرة حيث كانت قيم المحسوبة المطلقة لاختبار موسع واختبار اكبر من القيم المطلقة الحرجة عند النسبة 1% ويعني ذلك ان المتغيرات المذكورة سلفا اصبح تعتبر متكامل من الدرجة الاولى

تحديد فترة الإبطاء المثلى:

الغرض من استخدام الاختبارات الخاصة بتحديد فترة الابطاء المناسبة لتطبيق اختبار العلاقة السببية وتقدير نموذج الانحدار الذاتي var وهناك ثلاث معايير اكثر شهرة في التطبيق وهي:

- معيار Akaike information criterion :

$$AIC= \log \sigma^2{}_U (n)+ \frac{2}{T} n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5$$

- معيار هانان –كيونين Hannan–Quinin information criterion :

$$HQ= \log \sigma^2{}_U (n)+ \frac{2 \log \log T}{T} n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6$$

- معيار شوراتز Schwarz information criterion :

$$SC= \log \sigma^2{}_U (n)+ \frac{\log T}{T} n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7$$

حيث أن :

σ^2 : ترمز لتباين المتغير العشوائي.

T : عدد المشاهدات n : عدد متغيرات النموذج

– جدول رقم18 تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج

درجة الإبطاء	*AIC*	*HQ*	*SC*
0	**14.70258**	**14.77531**	**14.94047**
1	**9.659211**	***10.09557**	***11.08657**
2	**10.33580**	**11.13579**	*12.95263*
3	*8.969684**	*10.13331*	*12.77598*

– المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال تحليلنا للجدول الذي نراه أمامنا فإن أقل قيمة لدرجة الابطاء وفقا لمعايير الاختبار الثلاث تتحقق عند الفجوة الزمنية (1) عند كل من الاختبارين *(HQ)* و *(SC)* أما بالنسبة لاختبار (AIC)فان اقل درجة الإبطاء فإنها تتحقق عند الفجوة الزمنية رقم (3)

تقدير نموذج var :

عند تقدير نموذج VAR سنتحصل على المعادلة العامة كالاتي:

LM = C(1)*LGDP + C(2)*LX + C(3)*UMP + C(4)*INF

اما المعادلة التي استخرجناها من خلال دراستنا لهذه الحالة فاننا سنتحصل على:

LM = 0.376397041372*LGDP + 0.613366855321*LX − 0.0228311329681*UMP + 0.0121098933628*INF

عندما يرتفع الناتج المحلي بنسبة 1 بالمئة فان المتغير التابع LM يرتفع بنسبه 0.3% اما بالنسبة للصادرات عندما يزيد بنسبة 1% فان الواردات ترتفع بنسبه 0.6 بالمئة ما بالنسبة للمتغير المستقل البطالة اذا ارتفعت بنسبة 1% فان الواردات تنخفض بنسبه 0.02% و في الاخير اذا ارتفع التضخم بنسبه 1% فان الواردات ترتفع بنسبة 0.01

تشخيص البواقي :

سنقوم تقدير نموذج عن طريق تشخيص البواقي وذلك باستخدام اختبار **jaque** bera في هذا الاختبار عندما تكون احتمالات اكبر 0.05 البواقي الموزعة تكون موزعة توزيعا طبيعيا إما اذا كانت احتمالات اصغر من 0.05 فتكون موزعة توزيعا غير طبيعي

- **جدول رقم 19 تشخيص نموذج *var* عن طريق تشخيص البواقي**

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.087981	2	0.9570
2	12.23032	2	0.0022
3	2.152693	2	0.3408
4	0.602119	2	0.7400
5	26.56571	2	0.0000
Joint	41.63882	10	0.0000

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *Eviews12***

نلاحظ من خلال الجدول الذي أمامنا انه عند المكونات (1) و(3) و(4) هنا نلاحظ ان الاحتمالات اكبر تماما من 0.5 ومنه فان البواقي الموزعة في هذه المكونات موزعة توزيعا طبيعيا أما بالنسبة للمكونين رقم (2) ورقم (5) فإننا نلاحظ عدم التوزيع الطبيعي للبواقي نظرا للاحتمالين اللذين هما أصغر تماما من 0.05

تاثير مؤشرات كالدور على الواردات:

نموذج ***Var*** دائما مرفوق بدوال الاستجابة النبضيه وبهذا الصدد سوف نقوم بدراسة تأثير كلا من الناتج المحلي الخام ومعدل البطالة والتضخم وكذا الصادرات على الواردات وذلك بتحليل تغيرات الانحراف المعياري سواء كان على شكل جدول او منحنيات.

الشكل رقم 8 يمثل منحنيات مؤشرات كالدور على الواردات

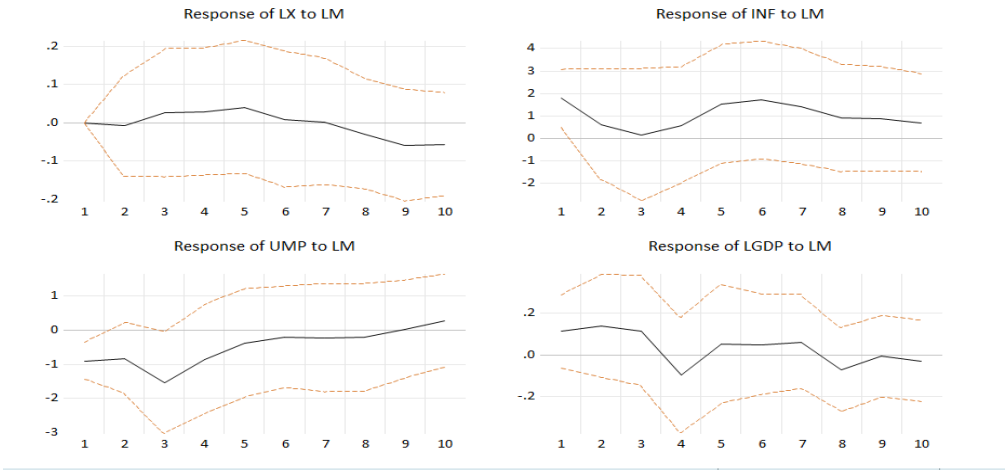

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ***Eviews12***

من خلال ما نلاحظه في مرحلة الأتية: أولا سنتطرق في بداية الأمر إلى تحليل المنحنى الذي يوضح تأثير الصادرات على الواردات حيث نلاحظ ان منحنى تغيرات الانحراف المعياري ثابته بين الفترة(1) و (2) عند القيمة الصفر وتبدا بالارتفاع نسبيا من الفترة (2) حتى الفترة (6) لتبقى ثابته الى الفترة (7) وتبدا بالانخفاض تحت الصفر تدريجيا حتى الفترة العاشرة أما بالنسبة لتأثير التضخم على الواردات نلاحظ انخفاض في منحنى الانحراف المعياري من القيمة (2) ليصل الى الصفر خلال الفترة من واحد حتى ثلاثة ويبدا بالارتفاع نسبيا خلال الفترة (3) حتى (6) من القيمة الصفر حتى اثنين ويعيد انخفاض نسبيا من الفترة (7) حتى الفترة (10) ليبقى ثابتا في هذه الفترة الزمنية إما بالنسبة لمنحنى الانحراف المعياري المتعلق بتأثير البطالة على الواردات فنلاحظ ثبات منحنى الانحراف المعياري عند القيمة (−1) من الفترة (1) حتى (2) لينخفض الى القيمة (−1،8) من فتره اثنين حتى ثلاثة ويعيد الارتفاع نسبيا من الفترة ثلاثة حتى الفترة السادسة من (−1.8) الى الصفر ليبقى ثابتا خلال الفترة السادسة حتى الفترة التاسعة ليعيد الارتفاع عند القيمة 0 الى(0.3) وفي الأخير خلال ملاحظتنا لمنحنى الناتج المحلي الخام وتأثيره على الواردات فنلاحظ ثبات قيمه للانحراف المعياري من الفترة واحد حتى ثلاثة عند القيمة واحد ثم يبدأ

بالانخفاض من القيمة واحد حتى القيمة (1−) خلال الفترة (3) و (4) ويعيد بالارتفاع نسبيا حتى (0.8) ويبقى ثابتا خلال الفترة (5) حتى الفترة (7) وينخفض ما دون الصفر الى القيمة (1−) ويعيد الارتفاع الى الصفر خلال الفترة الزمنية من ثمانية حتى لتسعه و تبقى تقريبا ثابتة

تعريف :تحليل التباين :وهو طريقة احصائية نختبر من خلالها مدى اختلاف اوساط مجموعتين او اكثر مرة واحدة او مدى اختلال تأثير المستويات المتعددة للمتغير الواحد المستقل على المتغير التابع وان هذا الاختلاف ينتج عنه فروق متباينة تقوم هذه الطريقة بمعرفة فيما اذا كانت هذه الفرق نتيجة عن وجود اختلاف حقيقي بين هذه المجموعات وليست سبب عامل الصدفة مع ملاحظة ان وجود الاختلاف في المتغير التابع قد يرجع الى عدة عوامل أخرى تكون خارج النموذج ولا يتوقف التحليل وفقا لهذه الطريقة عند هذه النقطة بل انه يقوم بتقسيم هذه الفرق الى مكونات طبقا للمصادر المسببه لهذا الاختلاف ثم تدون هذه النتائج في جدول يطلق عليه جدول تحليل تباين يتنوع تحليل التباين بتنوع المتغيرات قيد الدراسة المستقلة منها والتابعة (اليمين فالته و لطيفة برني، 2019، صفحة 17)

التباين في اتجاه على الناتج المحلي الخام

- **جدول رقم 20 يوضح التباين في اتجاه على الناتج المحلي الخام**

Variance Decomposition of LGDP:

Period	S.E.	LGDP	LX	LM	UMP	INF
1	0.470682	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.496823	89.76489	2.081674	8.134489	0.009148	0.009804
3	0.590242	64.60942	25.59976	9.155307	0.628368	0.007143
4	0.622898	65.12277	23.72391	9.092103	1.863639	0.197580
5	0.630199	63.78820	23.17736	9.459443	3.363294	0.211710
6	0.651470	59.85991	25.26593	9.384057	3.463766	2.026335
7	0.671695	59.88179	25.15664	9.081888	3.263536	2.616152
8	0.679948	59.63564	25.05162	9.527293	3.187697	2.597742
9	0.693374	57.88241	26.70676	9.176779	3.117882	3.116169
10	0.703324	56.70133	27.69651	8.973161	3.091642	3.537361

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج** *Eviews12*

–

يعرض الجدول الذي في الأعلى نتيجة تجربه التابعين المتعلقة lgdp بالأسعار الثابتة خلال 10 فترات الى الأمام حيث ان تجزئة التباين تشير الى أن خطأ التنبؤ ل lgdp نسبة 89.76 % خلال الفترة 2 و يبدأ بانخفاض تدريجيا من الفترة 2 حتى الفترة العاشرة بنسبة 56.70 %؛ كما نلاحظ ان ***lx*** يساهم في تفسير تباين خطأ التنبؤ ***lgdp*** بنسبة 2.08 % و يقفز قفزة نوعية الى الفترة 3 بنسبة25.08% و يبدأ بالارتفاع تدريجيا حتى الفترة 10 بنسبة 27.69 ***%***

أما بالنسبة ل ***lm*** فهو يساهم بنسبة 8.13 % من الفترة 2 و يبدأ بالارتفاع و الانخفاض بنسبة متفاوتة حتى الفترة 10 و أما بالنسبة ل ***ump*** و ***inf*** فهمت يساهمان بنسبة 1.86 % و 0.19% خلال الفترة 4 و يبدأن بارتفاع تدريجيا حتى الفترة 6 بنسبة 3.46% و 2.02% على التوالي و يبدآ بالانخفاض تدريجيا حتى الفترة 9 بنسبتي 3.11% و 3.53 % على التوالي

التباين في اتجاه على الصادرات:

- **جدول رقم 21 يوضح التباين في اتجاه على الصادرات**

Variance Décomposition of LX:

Period	S.E.	LGDP	LX	LM	UMP	INF
1	0.231867	0.478021	99.52198	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.292808	6.186218	81.70175	0.139767	4.882942	7.089322
3	0.343944	11.92477	60.37850	2.193907	16.08918	9.413638
4	0.379516	11.31616	59.72712	3.064847	17.55890	8.332962
5	0.416445	12.12347	61.93892	2.978112	15.94609	7.013416
6	0.425343	12.78315	61.86669	2.857548	15.71093	6.781681
7	0.435465	12.23311	63.18646	2.744339	15.10684	6.729249
8	0.452245	12.30368	63.26072	2.708986	14.06699	7.659626
9	0.463250	12.18030	61.62886	3.821446	13.43201	8.937385
10	0.475951	11.68034	59.44968	4.868074	13.00871	10.99320

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *Eviews12***

أما بالنسبة للجدول المتعلق بالصادرات فان في تفسير تباين خطأ التنبؤ فنلاحظ ان ***lx*** يساهم بنسبه 99.52% خلال فتره الأولى ويبدا بالانخفاض تدريجيا حتى الفترة السابعة بنسبه 63.18% ويرتفع ارتفاع نسبي بنسبه 63.26 خلال الفترة الثامن ويرجع الى الانخفاض بنسبه 59.44% خلال الفترة العاشرة أما ***lgdp*** يساهم بنسبه 6.18 بالمئة خلال الفترة الثانية كما هو موضح في الجدول ويبدا بالارتفاع ويبدا بالارتفاع تدريجيا حتى الفترة رقم ثمانية بالنسبة 12.30% ويبدا بالانخفاض تدريجي خلال الفترة التاسعة والعاشرة بنسبه 12.18% 11.68% على التوالي أما بالنسبة للبطالة التي نرمز لها ب ***ump*** فنلاحظ أنها تساهم بنسبه 4.88% خلال الفترة الثانية وترتفع بنسبه 17. 55% خلال الفترة الرابعة وتبدا بالانخفاض تدريجيا خلال الفترات خمسة وستة وسبعة حتى الفترة العاشرة بنسبه 13.0% أما بالنسبة ل ***inf*** فنلاحظ تفاوت في النسب حيث تبدا بالارتفاع والانخفاض من فتره الى فتره حيث نلاحظ ان اكثر فتره تساهم فيها ***inf*** هي نسبه 10.99% خلال الفترة العاشرة مقارنه بالفترات الأخرى التي تبقى متفاوتة بنسب قليله فيما بينها

تباين في اتجاه على الواردات

- **جدول رقم 22 يوضح التباين في اتجاه على الواردات**

Variance Decomposition of LM:

Period	S.E.	LGDP	LX	LM	UMP	INF
1	0.094266	5.842526	25.32793	68.82955	0.000000	0.000000
2	0.137660	4.522737	23.83445	59.10625	2.741414	9.795147
3	0.155224	4.783263	26.10665	47.52860	7.969186	13.61230
4	0.192393	4.224042	40.80274	33.84135	11.84127	9.290600
5	0.239700	2.736725	48.88862	27.17893	14.54464	6.651078
6	0.268642	2.187772	48.87791	24.40930	17.82521	6.699806
7	0.290271	1.873886	51.40902	22.18048	18.66670	5.869906
8	0.313795	1.635069	55.90214	19.65928	17.70861	5.094905
9	0.329367	1.485004	58.55696	17.89234	17.24960	4.816106
10	0.342120	1.463302	60.18572	16.63623	16.47019	5.244565

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *Eviews12***

اما بالنسبة للجدول الاتي فهو يعرض لنا نتيجة تجربة التباين متعلقة ب ***lm*** حيث انها تساهم بنسبه 68.82% خلال فترة الاولى ويبدا بالانخفاض تدريجيا حتى الفترة العاشرة 16.63% اما lgdp فهو يساهم بنسبة 5.84% خلال الفترة الاولى ويبدا بالانخفاض تدريجيا كذلك نسبيا حتى الفترة العاشرة بنسبه 1.46% اما بالنسبة ل ***lx*** فهي تساهم بنسبة 40.80% خلال الفترة الرابعة وتبدا بارتفاع تدريجيا حتى الفترة العاشرة بنسبه 60.18% اما بالنسبة ل ***ump*** انها تساهم بنسبة 18.66% خلال الفترة السابعة وتبدا بالانخفاض تدريجيا حتى الفترة العاشرة بنسبه 16.47% اما بالنسبة للتضخم فنلاحظ خلال الفترة الثالثة ساهمت بنسبه 13.61% لتبدا بالانخفاض تدريجيا و بنسب متفاوتة حتى الفترة العاشرة لتساهم بنسبه 5.24***%***

تباين في اتجاه على البطالة

- **جدول رقم 23 يوضح التباين في اتجاه على البطالة**

Variance Decomposition of UMP:

Period	S.E.	LGDP	LX	LM	UMP	INF
1	1.853135	2.104941	26.36002	22.40564	49.12940	0.000000
2	2.557651	6.739715	38.18819	19.87823	35.02502	0.168843
3	3.384817	5.437367	28.80994	30.59199	26.42358	8.737119
4	3.674867	4.831819	26.70295	31.20408	25.66556	11.59559
5	3.806563	4.523528	27.16737	30.27836	27.04466	10.98608
6	4.112600	4.194985	34.21469	26.11959	25.07696	10.39377
7	4.392974	4.072471	40.19015	23.07940	23.15430	9.503676
8	4.534445	3.836099	42.86790	21.90982	22.45118	8.935000
9	4.623728	4.040236	44.26943	21.08823	21.75521	8.846891
10	4.723987	4.136937	45.09038	20.41226	20.84440	9.516026

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ***Eviews12***

اما عند ملاحظتنا لهذا الجدول الذي يمثل تجربة التباين المتعلقة ب ***ump*** فإننا نلاحظ انها تساهم بنسبه 49.12% خلال الفترة الاولى وترتفع خلال الفترة الثانية بنسبه 35.02% وتعود بالانخفاض تدريجيا حتى الفترة العاشرة لتأخذ نسبه 20.84 % أما بالنسبة ***lgdp*** يساهم في خطأ التنبؤ في البطالة فإننا نلاحظ انه يساهم بنسبه 6.73 %خلال فترة الثانية ليعود بالانخفاض تدريجيا حتى الفترة الثامنة بنسبة 3.83% ويعود الى الارتفاع بنسبه طفيفة خلال فترتين التاسعة و العاشرة بنسبه 4.04% و 4.13% على التوالي اما بالنسبة ل ***lx*** فانه يساهم بنسبه 38.18% خلال الفترة الثانية وينخفض تدريجيا حتى الفترة الرابعة بنسبة 26.70% ويعود بالارتفاع تدريجيا وبنسب متفاوتة حتى الفترة العاشرة بنسبه 45.09% لننتقل الى ***inf*** فهو يساهم بنسبه 8.73 %خلال الفترة الثالثة ويرتفع الى نسبه 11.59 % خلال الفترة الرابعة ويعود الى الانخفاض تدريجيا حتى الفترة التاسعة بنسبه 8.84% ويعود الى ارتفاع بنسبه طفيفه جدا الا وهي 9.51% اما بالنسبة للواردات فأننا نلاحظ انها تساهم بنسبه 30.59 خلال الفترة الثالثة وترتفع ارتفاع طفيف خلال فتره الرابعة 31.20 **%** لتعود بالانخفاض تدريجيا حتى الفترة العاشرة بنسبه 20.41**%**

التباين في اتجاه على التضخم

- **جدول رقم 24 يوضح التباين في اتجاه على التضخم**

Variance Decomposition of INF:

Period	S.E.	LGDP	LX	LM	UMP	INF
1	4.422888	0.034105	32.27932	16.09907	0.015992	51.57152
2	5.559292	3.100819	37.92345	12.48679	0.012771	46.47617
3	5.858653	3.153014	40.98623	11.24753	0.491562	44.12166
4	6.039232	4.770652	39.74839	11.00243	2.568764	41.90977
5	6.477127	9.257913	35.35539	13.13599	4.342238	37.90847
6	6.974355	9.069766	30.66727	16.44527	6.045279	37.77242
7	7.377711	8.453886	28.86927	17.94284	7.619876	37.11413
8	7.492262	8.606425	28.31107	18.55006	8.390260	36.14219
9	7.634942	10.78512	27.39945	18.47237	8.538681	34.80439
10	7.722676	12.19449	26.80397	18.40726	8.537568	34.05671

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ***Eviews12***

اما بالنسبة للجدول الاخير الذي هو جدول التباين المتعلق inf فان هذا الاخير يساهم بنسبه 51.57% خلال الفترة الاولى ويبدا بالانخفاض تدريجيا حتى الفترة التاسعة بنسبه 34.80% اما بالنسبة ل **lgdp** فهو يساهم بنسبة 3.10% من الفترة الثانية ويبدا بالارتفاع تدريجيا حتى الفترة السادسة بنسبه 9.06% ويعود بالانخفاض تدريجيا خلال فتره السابعة والثامنة ليرتفع مجددا بنسبه 10.78% و 12% على التوالي خلال الفترة التاسعة و العاشرة اما بالنسبة ***lx*** فهي تساهم بنسبه 40.98% خلال الفترة الرابعة ليقوم بانخفاض تدريجيا حتى الفترة العاشرة بنسبه 26.80% لننتقل أيضا الى ***lm*** نلاحظ انها تساهم في تفسير تباين خطا التنبؤ ***inf*** حيث تساهم بنسبة 16.09 بالمئة لتعود بالانخفاض تدريجيا حتى الفترة الرابعة بنسبه 11% ثم تعود للارتفاع تدريجيا حتى الفترة العاشرة لتصل الى نسبه 18.40% اما بالنسبة ump فنلاحظ انها تساهم بنسبه 2.5% خلال الفترة الرابعة لتقوم بالارتفاع تدريجيا وبنسا متفاوتة حتى الفترات ثمانية وتسعه وعشره بنسب 8.39% و 8.53% على التوالي

تفسير التنبؤات خلال خمس سنوات القادمة:

ان الهدف الاسمى من اختبار الذاتي على هذه الدراسة هو التنبؤ بما يحدث خلال خمس سنوات القادمة على الاقل ولهذا عند الاستعانة ببرنامج افيوس تحصلنا على هذا المنحنى البياني:

- **الشكل رقم *4* يمثل منحنى التنبؤات خلال خمس السنوات القادمة**

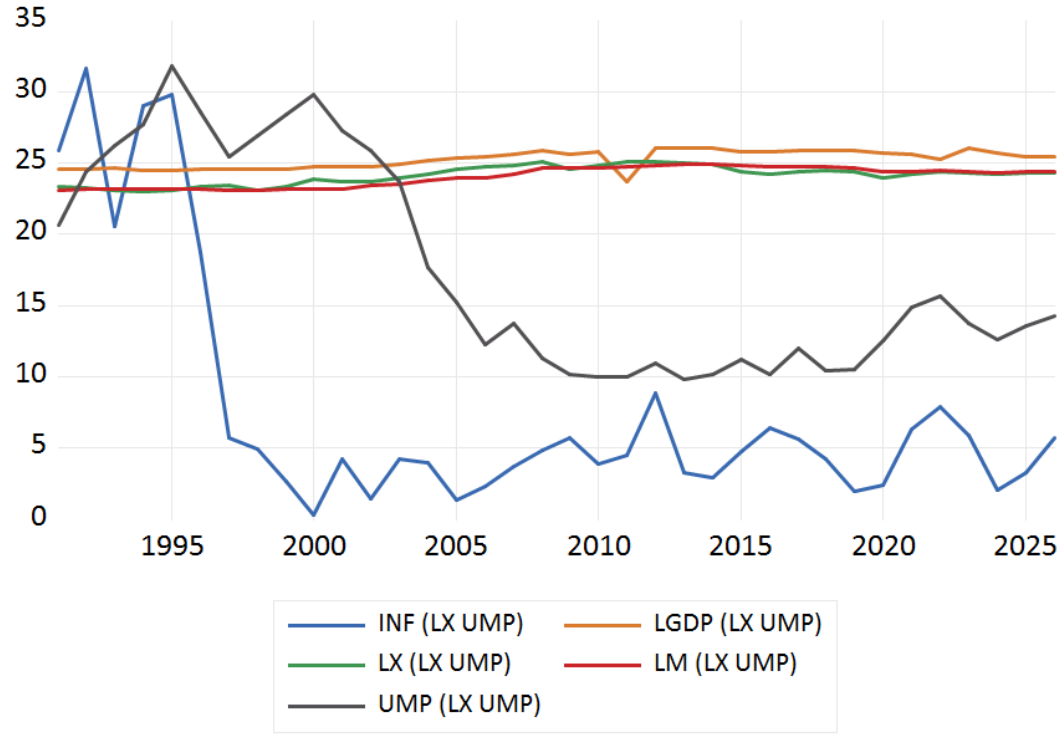

- **المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *Eviews12***

عند ملاحظتنا لهذا المنحنى البياني نلاحظ ان كل من محنى الناتج المحلي الخام الذي هو باللون البرتقالي والواردات الذي هو باللون الأحمر والصادرات الذي هو باللون الأخضر بقيه الثابتة طوال هذه السنوات وستبقى ثابته خلال السنوات خمسه القديمة اما بالنسبة للبطالة والتضخم فنلاحظ انه من سنه 2020 الى 2025 انهما يتناسبان تناسبا خطيا أي ارتفاع البطالة والتضخم من 2020 حتى 2022 وبدخول عام 2023 نلاحظ انخفاضهما نسبيا مع بعض في ان واحد وعوده ارتفاعهما نسبيا من سنه 2025 للغايه 2026

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال هذه الدراسة القياسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر اتضح ان مؤشراته التي هي عباره عن العناصر المربع كالدور والذي يتمثل فيه النمو الاقتصادي والبطالة وتضخم والتوازن الخارجي لهم علاقه غير خطيه فيما بينهما وبالتالي كذلك على توازن الخارجي الذي هو عباره عن ميزان المدفوعات والذي له عامل أساسيا هما الصادرات والواردات ومن هنا توقف على اهم نقطه وهي العمل على خفض نسبه البطالة في البلاد وتوفير الشغل و بالتالي الرفع من الاقتصاد الكلي للجزائر

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

نستخلص من هذا كله ان الاقتصاد الجزائري كله متكامل مع بعضه فلا يمكن فصل متغيراته عن بعضها وهي ذات صله بالخارج مادام مرتبطا بحركية سلعه وخدماته وعمالته و رؤوس أمواله معه تشابك هذه المتغيرات مع بعضها مكننا من التنبؤ لفترات داخليه وخارجيه من خلال بناء نموذج قياسي كلي يضمها حيث ظهر لنا باستعماله ثبات البعض مع تغير البعض كما كشفنا عن اهم التغيرات القيادية المؤثرة فيه كالبطالة و التضخم وكلها من أدوات السياسات الاقتصادية التي تم اختبار مدى الصدمات التي يمكن ان تحدث لها فتؤثر على بقيه التغيرات ومن ثم الاقتصاد يكون وهو ما يجب ان تأخذه الدولة الجزائرية محل الجد في حال حدوث آزمة اقتصادية حقيقية

النتائج:

-من خلال الدراسات السابقة تبين أنه من المستحيل إجراء أبحاث الاقتصاد الكلي في الجزائر دون مؤشرات مختلفة اعتمادا على طبيعة الدراسة.

- ان هناك تناسب طردي بين كل من الناتج المحلي الخام والتضخم والصادرات بالنسبة للواردات.
- عكس متغير البطالة استنتجنا من خلال هذه الدراسة ان هناك تناسب عكسي بالنسبة للواردات.
- العلاقة بين متغيرات كالدور علاقة عكسية يعني ركود في نمو اقتصادي ينجم عنه ارتفاع البطالة.

من خلال من خلال دراستنا نلاحظ ان الفرضيات المذكورة انها تحققت وبالتالي:

- هناك تناسب طردي بين الواردات والناتج المحلي الخام والصادرات والتضخم اما بالنسبة للبطالة فنلاحظ انها هناك تناسب عكسي بينها وبين الواردات.
- ان البطالة والتضخم لهما اثر سلبي على توازن الخارجي والنمو الاقتصادي.
- التوازن الخارجي له علاقه طردية مع استقرار الاقتصاد الكلي اي انه كلما كان توازن الخارجي اكثر استقرارية كان الاقتصاد الكلي في الجزائر مستقرا.
- متغيرات كالدور تؤثر على استقرار الكلي في الجزائر.
- من نتائج التنبؤ خلال خمس سنوات المقبلة يجب ان يركز على محاربة البطالة و تعديل نسبة التضخم و جعلها موازية معه.

التوصيات:

- خلق مناصب الشغل وذلك بزيادة الاستثمار لانعاش السوق.

- التوازن الخارجي يبقى متوازي و ذلك بعدم الإخلال بين معدل الصادرات و الواردات.
- زيادة الإنتاجية المؤسسات لتلبية حاجيات السوق.
- وضع خطط استراتيجية تكون على المدى البعيد لزيادة النمو الإقتصادي و بالتالي استقرارية الاقتصاد الكلي.
- البحث عن المعضلات التي تؤرق النمو الاقتصادي.
- العمل على استقرارية الاقتصاد الكلي وذلك بالنظر الى متغيراته و دراستها دراسة متقنة.
- إعادة الاعتبار لبعض الهيئات الرسمية المسؤولة كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المركز الوطني للبحوث في الاقتصاد التطبيقي، المركز الوطني للتحاليل السكانية مع فتح المجال للقطاع الخاص ليقوم بهذا الدور (لاحظ فقط مراكز الدراسات المتواجدة في دول الخليج).
- يجب الاستفادة من الثروة الشبابية المتعلمة البطالة وتشجيعها بانشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و توفير له الوسائل اللازمة.

الآفاق المستقبلية:

من خلال دراستنا لمتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري ماضيها وحاضرها ووضعها في نموذج يسهل التنبؤ بمستقبلها ودورها في صنع السياسات الاقتصادية وبعد استخلاصه للنتائج المذكورة، رأينا أنه ما زالت العديد من النقاط التي يمكن التطرق إليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة فالموضوع المطروح في الحقيقة هو عمل يجب أن يجسده فريق بحث، بعناصر ذات تخصصات مختلفة كالاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس بفروعها وليس لواحد بمفرده ولهذا فإنه يقترح أن:

- دراسة العلاقة بين متغيرات المربع السحري ل *Nicholas Kaldor* وتقلبات أسعار المحروقات في الجزائر
- دراسة قياسية لسياسات الاقتصاد الكلي و النمو الاقتصادي في الجزائر
- دراسة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

محمود حسن حسني، و ميشيل ب. تودارو . (2019). التنمية الإقتصادية. تأليف محمود حا مد محمود عبد الرزاق، *التنمية الإقتصادية* (الصفحات 179-178). الرياض [السعودية]: الرياض [السعودية] : دار المريخ.

أرقام. (19 08, 2017). تم الاسترداد من أرقام: http://bit.ly/2w1Wm0w

Ahmed Bouyacoub. (1998). *Entreprise et Exportation : Quelle Dynamique.* Cahiers du CREAD n°43, 1er trimestre.

Gujarati. (2004). *Basic Econometrics.* Fourth Edition © The McGraw–Hill Companies, 2004.

Helmut Lütkepohl. (2005). *New Introduction to Multiple Time Series Analysis.* italy: Springer Books from Springer.

Lecaillon, J. (1972). *La croissance économique : analyse globale.* Paris: Éditions Cujas.

Majed Bader, & Ahmad Ibrahim Malawi. (2005). *The Impact of Interest Rate on Investment in Jordan:A Cointegration Analysis.* jordan: Assistant Professor, Department of Economics The Hashemite University, and ssociate Professor, Department of Economics Mu'tah University, Jordan.

michael parkin. (n.d.). *economic growth sustainable;Theories,Evidence,and Police.* pearson.

Mohamed Kenniche. (2001). *Monnaie surévaluée, système des prix et dévaluation en Algérie.* Alger: les cahiers du CREAD N° 57.

Villieu Patrick, & Rajhi Taoufik. (2018). *Accélération monétaire et croissance endogène.* Tunisie: le rôle des rationnements financiers. In: Revue économique, volume 44, n°2.

إبراهيم طلعت. (2009). *البطالة و الجريمة*. الجزائر: دار الكتاب.

أحمد ماهر. (2000). *تقليل العمالة*. الإسكندرية: الدار الجامعية مصر.

أسامة السيد عبد السميع. (2008). *مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية*. مصر: طبعة أولى، دار الفكر الجامعي، .

الهام وحيد دحام. (2013). *فاعلية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النمو الإقتصادي*. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية الطبعة الأولى .

الوليد قسوم ميساوي، و مونير بن حاح. (2021 12, 31). *المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر*. سطيف، جاعة سطيف-1، الحزائر: 2021.

اليمين فالته، و لطيفة برني. (2019). *تحليل التباين واختبارات الفروق من المتغيرات الأحادية إلى المتغيرات متعددة الإتجاهات*. بسكرة : مجلة دفاتر المخبر المجلد 14 / العدد: 01 ص 11 -29.

أنطونيوس كرم. (1993). *اقتصاديات التخلف و التنمية*. القاهرة: مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع.

إيمان عطية ناصف. (2008). *مبادئ الإقتصاد الدولي*. مصر: الإسكندرية [مصر] : دار الجامعة الجديدة.

بسدات كريمة. (31 12, 2016). *دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر*. مستغانم: مجلة المالية والأسواق .

بعوني ليلى. (2017). *النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الإقتصادي و التنمية في الجزائر 1970-2010*. الجزائر: مجلة " دراسات في الإقتصاد و التجارة المالية.

بن يحي يحي، و طلحاوي فاطمة الزهراء. (31 07, 2020). التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي- دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990 -2018. الصفحات 237-238.

بوعلام العربي، و جمال هاشم. (30 09, 2022). دراسة قياسية للعلاقة بين التنويع افقتصادي و النمو الإقتصادي في الجزائر بين 1990-2020. الجزائر العاصمة، جامعة الجزائر 03، الجزائر .

تومي صالح. (2004). *مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

جلال خشيب . (2014). أهمية النمو الاقتصادي. تأليف جلال خشيب، *كتاب النمو الاقتصادي* (صفحة 29). https://www.alukah.net/.

حساني ايمان، البركة ليندة، و عثماني يسمينة. (2019). *تحليل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر في الفترة ما بين 1970-2017م*. الوادي: جامعة الوادي.

دردوري رابح ، و صرارمة عبد الوحيد. (31 12, 2021). أثر أسعار النفط على النمو الإقتصادي للفترة ما بين 1970-2020 – دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL. أم البواقي ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر .

رانيا الشيخ طه. (2021). التضخم: أسبابه. تأليف *التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته* (صفحة 40). أبوظبي: الدائرة الاقتصادية صندوق النقد العربي .

رحيمي عيسى، قرقاد عادل، و العايب نصر الدين. (2018). *ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها*. الطارف: مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات االقتصادية ISSN:2602/7410.

رضا عبد السلام. (مصر). *العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق*. 2007: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

زناقي سيد أحمد. (17 06, 2022). مسح للدراسات التجريبية حول اختبارات العلاقة بيئة-النمو الإقتصادي-طاقة (منحى S.kuznets). عين تيموشنت، جامعة بلحاج بوشعيب، الجزائر.

طارق فاروق الحصري. (2010). *الإقتصاد الدولي*. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

طوير أمال، و علاوي صفية. (30 10, 2020). دراسة قياسية ألثر الصادرات على النمو إلقتصادي في الجزائر خالل الفترة 1990-2018. الأغواط، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، الجزائر.

طيوب عبد القادر، و عوينة احمد. (2020-2019). *محددات النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة قياسية باستخدام نماذج النابل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة 2000-2017*. المسيلة: مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

عبد العزيز طيبة، أمحمد بلقاسم، و عمار طهرات. (2019). *أثر الإنفتاح المالي على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990م- 2016م باستخدام منوذج تصحيح الخطأ (ECM)*. الشلف: مجلة الإستراتيجية والتنمية المجلد 09 / العدد:03 مكرر (الجزء الأول) .

عبد الكامل خالدي، و يخلف جمال الدين. (2018). *التجربة الجزائرية في محاربة آفة البطالة و تأثيرها على الأمن الاجتماعي*. باتنة: مجلة البدر المجلد 10 العدد 08.

(2009). تأليف عبد الناصر البدراني، و وليد الحيالي، *كتاب البطالة* (صفحة 29). الدانمارك: الأكاديمية العربية في الدانمارك.

عبد الهادي النجار. (1982). *"اقتصاديات النشاط الحكومي" ذات السلاسل "*. الكويت.

غردي محمد. (2012). *البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي*. البليدة: مجلة الإبداع Volume 2, Numéro 2, Pages 48-56.

كاظم عبادي الجاسم. (2015). *جغرافية التجارة الدولية*. عمان: الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع.

محمد الزعبي. (17 8, 2022). *رواد*. تاريخ الاسترداد 9 11, 2022، من https://rouwwad.com/: https://rouwwad.com/

مدحت القريشي. (2007). *التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات* . الأردن: عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، و عبد الحليم عيساوي. (2020). *البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية* . قسنطينة: الأقتصاد و المجتمع مخبر المغرب الكبير الإقتصاد و المجتمع.

هبه الله احمد سليمان. (2021). *تأثير الإنفتا ح التجاري على التنمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد-19*. سيناء: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

يتر بيتكي، و ديفيد بريشيتكو. (2008). *طريقة التفكير الاقتصادية*. عمان : ترجمة : ليندا الحمود، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، .

يوسف مسعداوي. (2015). *دور الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري -دراسة تقييميه لحالة الجزائر-*. البليد ة: مجلة الإقتصاد العدد 12 المجلد 1.